



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (50) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

قمة سوتشي...

خطوة كبيرة إلى الأمام!

[06]



الافتتاحية

خطوة ناجحة للسلام.. خطوة فاشلة للحرب

شهد الأسبوع الماضي حدثين هاميين. الأول: هو توقيع إتفاق إدلب من قبل روسيا وتركيا استناداً لصيغة أستانا في مدينة سوتشي. والحدث الثاني: هو العدوان الصهيوني على أهداف في محافظة اللاذقية. أدت فيما أدت إليه ولسقوط طائرة استطلاع روسية ومقتل 15 عسكرياً روسياً كانوا على متنها.

إن إتفاق سوتشي مثل نقلة جديدة في منطقة خفض التصعيد الرابعة «إدلب» تؤدي إلى تخفيض التوتر، وتفتح الباب للسير قدماً في تصفية الإرهاب مع حماية المدنيين ومنع نزوحهم في الوقت نفسه، كما تسرع الوصول للحل السياسي عبر الإصرار على تشكيل اللجنة الدستورية. والالتزام بوحدة سورية وسيادتها. ونزعت أيضاً فتيل التوتر الذي أشعله الأمريكيون والغربيون بحجة إمكانية استخدام السلاح الكيميائي في إدلب.

ما أرادته الأمريكيون وحلفاؤهم في إدلب يتلخص بمسألتين أساسيتين، الأولى: إعاقة إنهاء الإرهاب في إدلب لمنع فتح الباب للخطوة التالية، وهي حل موضوع شرق الفرات والتنف، والذي يمثل إنهاء التواجد العسكري الأمريكي غير الشرعي فيهما، النقطة الرئيسية في الحل. والمسألة الثانية: هي فرط عقد ترويك أستانا، مستفيدة من التناقضات الناجمة عن الوضع التركي، ما يسمح بإطالة أمد الحرب في سورية.

هذا الإتفاق برهن أن قوى أستانا قادرة على حل الخلافات فيما بينها، ودفع الحل السياسي في سورية وفق القرار 2254. وهو مايرعب الأمريكيين، ومايرعهم أكثر هو إمكانية تطور وارتقاء العلاقة بين هذه الأطراف ما يؤدي لزيادة دورها وتأثيرها بما يفتح الباب أمام نشوء منظومة إقليمية قادرة على حل المشاكل كلها في المنطقة، وتدفع بالدور الأمريكي نحو التراجع أكثر فأكثر. كتعبير عن ميزان القوى العالمي الجديد.

وجاء الاعتداء الصهيوني على اللاذقية بعد ساعات من الإعلان عن عقد الإتفاق، ليظهر رعب القوى المعادية لحل الأزمة السورية. هذا العدوان الذي نفذته الصهاينة تحت الذرائع المكررة. والذي نجم عنه تحميل روسيا للصهاينة مسؤولية سقوط الطائرة، ومقتل العسكريين الروس على متنها. رغم محاولات التنصل من قبل المسؤولين في الكيان الصهيوني.

إن العدوان من حيث التوقيت والطريقة التي نفذ بها يشير إلى جملة من الحقائق تتمثل في: أنها طلبية أمريكية من الكيان الصهيوني بعد نزع الذريعة الأمريكية لتنفيذ ضربة عسكرية بحجة إمكانية استخدام السلاح الكيميائي من قبل الجيش السوري. على أمل أن يفضي ذلك إلى تداعيات عسكرية وسياسية تعرقل الحل السياسي كما حدث في نيسان الماضي بعد الضربة الأمريكية.

هو رسالة لرفض الأمريكيين لدور الترويك. فما جرى توجيه النار إليه ليست الأهداف السورية أو «الإيرانية» أو الطائرة الروسية فقط. ما تم توجيه النار عليه هو: الترويك بمجموعها ودورها.

يتضح من هذا العدوان، أن الدور الصهيوني لم يقتصر على الضربات الجوية أو غيرها مما هو معروف. إن هذا السلوك يدفع للعلن ذلك الدور الصهيوني المستتر إعداداً وتنفيذاً خلال كامل الفترة السابقة في الأزمة السورية. ما يضع على بساط البحث ضرورة وضع حد لسلوك هذا الكيان. ومن حيث النتائج الفعلية فإن الإتفاق دفع الحل السوري إلى الأمام، أما العدوان فقد دفع قوى الحرب لمأزق جديد.

شؤون عربية ودولية



الخلاص الفلسطيني
من الشر الأمريكي

17

شؤون اقتصادية



سرقة الكهرباء:
0,5% من الإنتاج!

12

ملف «سورية 2018»



خط الصدام الأساسي
حرب العملات

08

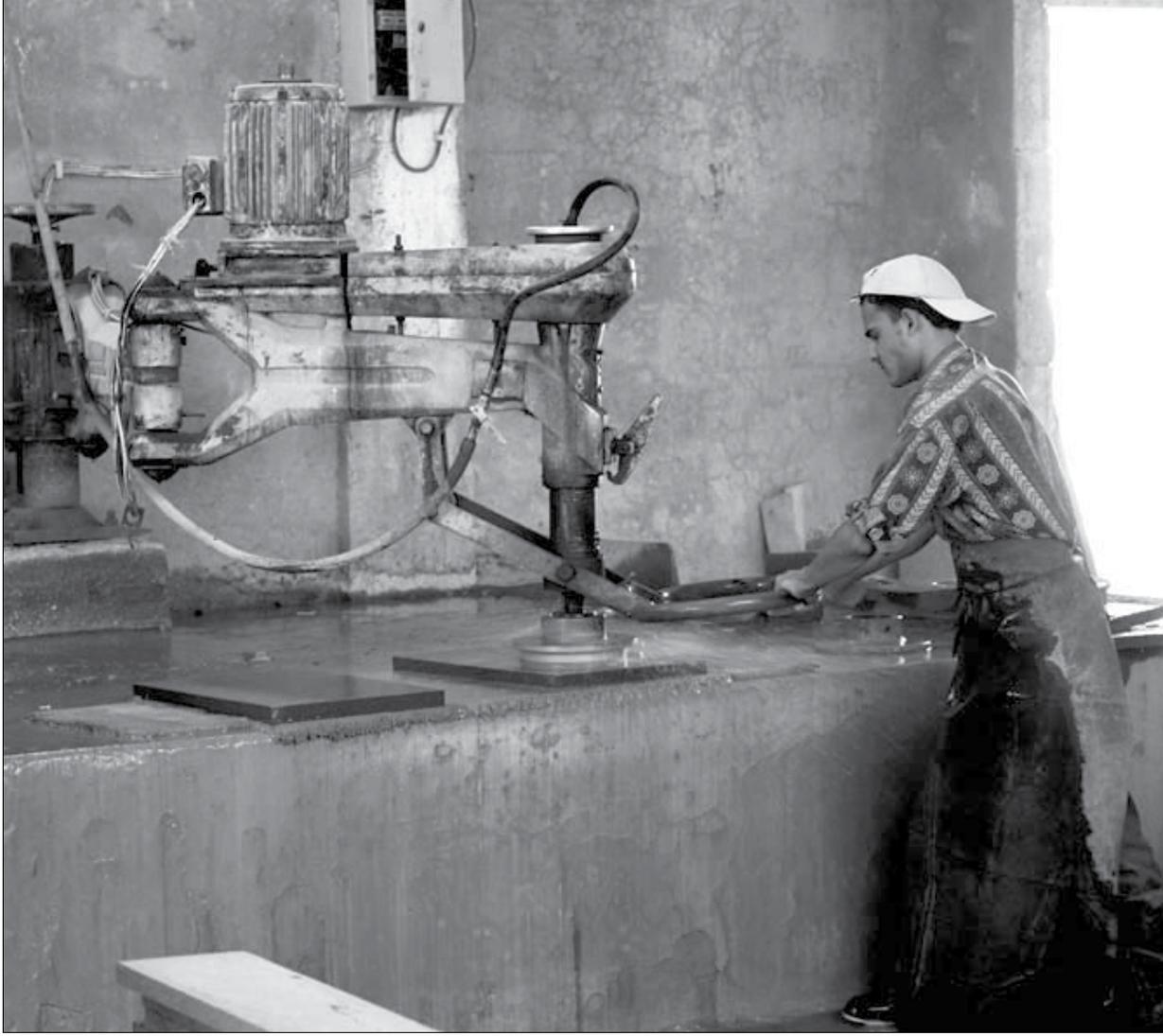
شؤون عمالية



حرفيو السويداء..
صراع بقاء

02

حرفيو السويداء.. صراع بقاء



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



تجريب المجرب

المقال الذي نشر في جريدة البعث، وأعيد نشره على موقع الاتحاد العام حول المذكرة التي أرسلها الاتحاد العام لنقابات العمال إلى رئاسة الحكومة، ملخصاً فيها أهم ما طرحه وما طالب بتحقيقه أعضاء المجلس، والمذكرة هذه ليست الأولى التي يرسلها الاتحاد إلى رئاسة الوزراء بل هي متكررة بعد انعقاد كل مجلس قبل الدخول إلى المذكرة، لا بد من التعرّيج على ما قدم به الكاتب مقاله حيث قال «مذكرة نقابية جامعاً للمطالب في عهدة رئاسة مجلس الوزراء، وشراكة صنع القرار على محك الاستجابة واختبار الفاعلية» هذا الكلام صحيح لو كانت العلاقة بين النقابات والحكومة في بداياتها الأولى، وأن تلك العلاقة لم تختبر عبر الممارسة بعد وتحتاج النقابات إلى مزيد من الوقت، لتتبين لها الاستجابة والفاعلية التي يطالب بها صاحب المقال.

علاقة النقابات بالحكومات المتعاقبة قديمة، وهي محكومة بمجموعة صارمة من المحددات التي لا يمكنها تجاوزها، بالرغم من سلوك الحكومات تجاه مصالح وحقوق العمال، التي تنادي بها النقابات مراراً وتكراراً من على مختلف المنابر، ولكن دون نتائج حقيقية تنعكس على حقوق العمال ومطالبهم، ومن يعود إلى ما يقوله العمال في مؤتمراتهم سيجد الكثير منها دون أن يجدوا طريقاً لحلها، وبالتالي تلك العلاقة مختبرة جيداً، ولا تحتاج إلى التأكيد منها مرة أخرى، لأن الحكومات محكومة ببرنامجهما الاقتصادي الاجتماعي الليبرالي، وهذا يتوافق مع مصالح قوى رأس المال والمتناقض في الوقت نفسه مع المصالح الأساسية للفقراء عموماً، وللطبقة العاملة خصوصاً، فكيف سيجري التوفيق بين هذه المتناقضات التي تتعزز فيها الخطوات تجاه تثبيت مصالح قوى الفساد الكبير؟

إن الصراع الأساس هو بين الناهيين والمنهوبين بين من يملكون الثروة ومن يساندهم في الداخل والخارج، وبين من لا يملكون سوى كفاف يومهم، ومنهم الطبقة العاملة، وهذا الصراع يحتاج لتعديل في ميزان القوى ومنها جذرية موقف القوى المنحازة للمصالح الوطنية للطبقة العاملة، بما فيها الدفاع عن قطاع الدولة وتطويره وحمايته من ناهبيه الذين يسعون لقراءة الفاتحة عليه، بعد أن وضعوه في العناية المشددة ليموت موتاً سريرياً كما قال ذات يوم الليبرالي الاقتصادي نبيل سكر.

إن الدفاع عن مصالح وحقوق العمال لا يتم بمذكرة تسطرها النقابات للحكومة كشكل وحيد، المسألة تحتاج إلى أدوات أخرى متنوعة سيجهدها العمال بحكم الواقع المعاش إن لم يجدوا من يساعدهم على إيجادها.

يعاني الحرفيون في المنطقة الصناعية بمدينة السويداء الأمرين في نضالهم للبقاء خارج جيش العاطلين عن العمل، فهم لم يكتفوا بنار العنف والجنون كما في بعض المحافظات، لكن نيران تجار الأزمات سمسرة الربح المتعاطم تصيبهم وتحرق في قلوبهم.

■ وائل منذر

الجميع يعلم بوضوح: التواطؤ بين التجار الكبار، وبين الفساد الكبير في جهاز الدولة، وإلا كيف نفهم أن الدولة تسمح حتى اليوم وفي ظل أزمة وطنية خطيرة باحتكار استيراد المواد الصناعية الأولية والتحكم بأسعارها، ليحقق أولئك الحيتان دوماً معدلات ربح فلكية، وذلك طبعاً عبر حلقات الفساد الممتدة بما فيها مراكز الصيرفة الخاصة، ومراكز السوق السوداء التي تمارس التجارة بالعملة ببيعاً وشراءً، ورغم وجود بدائل كثيرة فيما يتعلق بالاستيراد، منها: ما يمكن للدولة أن تديرها، ومنها من القطاع الخاص الذي يقدم بدائل وطنية في هذا المجال، لكن يبقى الباب موصداً في الغرف الخاصة لتوزيع حصص الاحتكار وتقاسم دم الشعب الفقير.

قاسيون في المنطقة الصناعية

قال إحسان وهو صاحب إحدى الورش: هناك معوقات كثيرة تبدأ من انقطاع الكهرباء في كامل المنطقة الصناعية في أوقات الذروة والإنتاج وما يسببه من تعطيل لليد العاملة والورش لأكثر من ساعتين أو ثلاث يوماً، ضمن يوم عمل يمتد من التاسعة حتى الخامسة، ويضاف إلى ذلك تأمين مادتي الغاز والمازوت الأساسيتين في تشغيل العديد من الورش، من السوق السوداء وفق معاملات الاحتكار

وغياب أية رقابة حكومية، إضافة لارتفاع أسعار المواد الصناعية الأولية والتحكم بأسعارها من قبل تجار الأزمة، كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى رفع تكلفة المنتجات وتقليل إمكانية تصريف المنتج، وبالتالي زيادة في تضيق الخناق على الورش وخروج أعداد أكبر من اليد العاملة نتيجة انحسار سوق التصريف عموماً وارتفاع تكاليف الإنتاج بكل مكوناته وزيادة العجز في تلك الورش.

كما حاولت قاسيون معرفة واقع الأجور والرواتب للعاملين في المنطقة الصناعية، وهل لهم ضمانات تأمينات اجتماعية. ماجد معلم المنيوم، وهو الوحيد ضمن الورشة التي يعمل فيها مؤمن عليه من قبل صاحب الورشة قال: يلجأ أصحاب الورش إلى تسجيل العمال ذوي الخبرة فقط في مؤسسة التأمينات الاجتماعية لأهمية استمرار بقائهم ضمن ورشهم، وباقي العمال دون ضمانات أو تأمينات ولا توجد زيارات تفتيشية من قبل مديرتي العمل والتأمينات الاجتماعية للمنطقة الصناعية منذ بدء الأزمة لم نر أي موظف.

هاشم ميكانيكي: راتبتي 60 ألف ليرة سورية، وأعمل يومياً من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساءً «ربع راتبتي أجور نقل على مدار الشهر، خليفها لربك عايشين بالقدرة، الله يفرجها أحسن شي». أثناء تجوالنا في المنطقة الصناعية

في السويداء لاحظنا وجود أعداد كبيرة من الأطفال دون الـ 18 سنة، يعملون في معظم الورش الموجودة في المنطقة، يتقاضون رواتب هزيلة تتراوح بين 15 و20 ألف ليرة كونهم في مرحلة تعلم المهنة أو كما يقال عنهم «صبيان المصلحة»، وكان لنا حديث مع رامي الذي توفي والده بمرض السرطان، واستهلكت جرعات الدواء آخر القروش في جيوب عائلته، وقضت على أيام الدراسة وأحلام الطفولة، قال لنا: عمري 16 سنة أعمل في ورشة حدادة من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الخامسة مساءً وأقبض كل جمعة أربعة آلاف ليرة سورية، يعني بالشهر 16 ألف ليرة سورية «منشان وفر أجرة طريق يوماً أمشي من بيتي لشغلي».

الحرفيون يرفعون الصوت عالياً

لتأمين مستلزمات الإنتاج من حوامل الطاقة «الكهرباء والمازوت والغاز» ومنع احتكار استيراد المواد الصناعية الأولية من قبل حيتان الأزمة والتلاعب بأسعارها، في ظل عجز جهاز الدولة عن تأمين الكميات المطلوبة لاستمرار عجلة الإنتاج.

لقد نظم الحرفيون في السويداء عدة عرائض قدمت للسيد المحافظ بشرح معاناتهم المستمرة منذ بداية الأزمة، وتداعياتها على أوضاع العمل والإنتاج والأسر «المعتاشة» من هذه الحرف والورش.

يوجد عدد كبير من الأطفال دون 18 يعملون برواتب بين 15 - 20 ألف

عمال المطار ومكافحة الفساد

أصدر مدير مطار دمشق الدولي أنضال محمد قراراً بفصل ثلاثين عاملاً ومنتقداً وخمسة وأربعين عاملاً تنظيف بسبب قيامهم بأعمال ثنائية غير المكلفين فيها، كجر العربات أو المناداة على المسافرين حسب زعمه إضافة إلى عقوبة منع التعاقد معهم مرة أخرى.

مراسل قاسيون

قرارات الفصل هذه أتت بسبب تقاضي هؤلاء الموظفين عمولات أو إكراميات من المسافرين على بعض الخدمات التي يقومون بها كجر العربات أو مساعدة المسافرين في نقل أمتعتهم، وهي لا تعتبر حالات فساد بالمعنى القانوني لها، ولا حالات اختلاس أو سرقة أو رشوة، مدير المطار تحدث بنفسه: أن سبب هذه المشكلة هي الرواتب الهزيلة التي يتقاضونها، وغالبية من المناطق المدمرة، أي: نازحون وبالتالي ضغوط الحياة عليهم أكثر من غيرهم، ولكن مدير المطار اعتبر أن هؤلاء يعلنون على أنفسهم أنهم نازحون ليتقاضوا إكراميات أعلى، وفي هذه إهانة للوطن وللمواطن!!

أيها الإهانة؟

المسؤولون في المطار وجدوا أن تقاضي الموظف فقير ونازح إكرامية إهانة للمواطن والوطن، ولكنهم لم يجدوا في الرواتب الهزيلة التي يتقاضونها إهانة للعامل ولأسرته، وإذا كانت إدارة المطار تريد مكافحة الفساد والرشاوى في المطار، فلديها العديد من ملفات الفساد الكبرى التي

تستطيع مكافحتها بدلاً من أن تستقوي على هؤلاء العمال، ففساد هؤلاء العمال إذا اعتبرناه فساداً أساساً فهو لا يدمر الأوطان، ولا يحرم ميزانية الدولة من مليارات تهريبها قوى الفساد إلى البنوك في الخارج ولا يشوه صورة الدولة ولا يسيء إلى الخدمات التي تقدمها الدولة إلى المواطن بل يصرفه هؤلاء لتأمين حياة تكون أشبه بالحياة.

المشكلة بالفساد الكبير

مكافحة الفساد الصغير ضرورية،



يسترون بها أنفسهم، وأن إدارة المطار عليها أن تشعر بالخجل للحال التي وصلت إليها أوضاع هؤلاء العمال، والاستغلال الذي يتعرضون له من قبل المتعهدين، وكان من الأجدر بها أن تعمل على مساعدتهم، فهل سأل مثلاً مدير المطار هؤلاء العمال كم يتقاضون، وهل ينالون حقوقهم كعمال، وهل هم مسجلون بالتأمينات؟ لا أن تظلمهم لأنك فقط تريد أن تعطي انطباعاً بأنك تكافح الفساد أمام الرأي العام.

ولكنها لا تأتي إلا بعد تحسين الوضع المعيشي للعامل وتأمين رواتب وأجور تتناسب ومستوى الأسعار «حسب نصوص الدستور» وهذا يتطلب مكافحة الفساد الكبير وحيثان المال، فهم الخطر على الوطن والمواطن، وهم من يسيئون إلى الوطن ويشوهون صورته ويهددون أمنه، لا هؤلاء العمال المساكين الذين وجدوا أنفسهم مضطرين لإذلال أنفسهم وتقاضي إكراميات من المسافرين لعلهم

الطبقة العاملة



المغرب - التغطية الصحية

نظم عمال الفوسفات وقفة احتجاجية يوم 18 أيلول، أمام المقر الرئيس لمكتب الشريف بالبيضاء، من أجل تحقيق مطالبهم واتهم العمال الإدارة العامة بالتخطيط للقضاء على مكتسباتهم الصحية، عبر تغيير نظام التغطية الصحية الداخلي وتعويضه بنظام خارجي. وأكد الكاتب العام للنقابة الديمقراطية للفوسفاتيين، أن هذه الوقفة تعتبر بمثابة إنذاراً للجهات المسؤولة من أجل حماية حقوقهم في التغطية الصحية، مشيراً إلى أن الأمر الذي دفعهم للخروج، هو: ارتفاع عدد ضحايا هذه المنظومة، الناتج عن سوء الخدمات وضعف المراقبة. وأضاف قائلاً: لن نتكلم على الملاءمة القانونية، إلا بعد إصدار أمر إصلاح، يضمن لنا المكتسبات الأساسية المرتكزة على النسبة المئوية للتغطية الصحية من كتلة الأجور.



تونس - إضراب تاريخي

قرر الإتحاد العام التونسي للشغل «أكبر منظمة نقابية عمالية بالبلاد»، مساء 20 أيلول، خوض إضراب في القطاع العام الحكومي يومي 24 تشرين الأول و22 تشرين الثاني المقبلين، احتجاجاً على «تدهور القدرة الشرائية للعمال، واستفحال الأزمة السياسية» في البلاد. جاء ذلك على لسان الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطوبوي، في تصريحات للصحفيين، إثر انتهاء أعمال هيئة إدارية للاتحاد، دامت يوماً واحداً بمدينة الحمامات شرقي تونس. وقال الطوبوي: إن القرار جاء بسبب «تفشي التهريب والاقتصاد الموازي وغياب الجباية العادلة، خاصة في ظل الأزمة السياسية التي تلقي بظلالها على الأوضاع في البلاد». وشدد أن قرار الإضراب «تاريخي».



أمريكا - ماك دونالدز

نفذ عمال سلسلة مطاعم «ماك دونالدز» الشهيرة إضراباً عن العمل في 10 مدن أمريكية، يوم 18 أيلول، إثر ادعاءات بتقاعس إدارة الشركة عن مكافحة التحرش الجنسي، ويأتي الإضراب بعد أن تقدمت 25 امرأة بشكاوى ضد الشركة، واتهموها بالتقاعس عن تنفيذ لوائحها ضد المنتهكين، وقالت النساء: أنه جرى تجاهلهن بعد الإبلاغ عن تلك الحوادث، بما فيها التحسس، والتعرض بشكل غير لائق والتعليقات البذيئة أثناء العمل. من جانبها، قالت شركة ماك دونالدز: أنه «ليس هناك مكان للتحرش» في سلسلة مطاعمها. والجدير ذكره، أن موظفي سلسلة ماك دونالدز أضربوا عدة مرات في عدد من الدول التي تمتلك فيها الشركة فروعاً لها ومن ضمنها بريطانيا بسبب الأجور وسوء المعاملة.



تركيا - أهرامات اسطنبول

أكدت وسائل إعلام تركية أن العاملين في مطار اسطنبول الثالث، الذين دخل بعضهم في إضراب عن العمل من أجل تحسين ظروف العمل، يتعرضون للعديد من الضغوط النفسية والاعتقالات والتهديدات بالضرب، وأن نقابة أعمال الإنشاء التركية، واصلت تقديم معلومات تلقتها من العاملين الذين لا يزالون يعملون عقب الاعتصام الذي بدأ 14 أيلول، اعتراضاً على ظروف العمل السيئة وما أعقبه من اعتقالات، موضحة أنه في رسالته إلى النقابة شبه أحد العمال الأمر ببناء الأهرامات من أجل فرعون، قائلاً: كأننا بنينا الأهرامات لفرعون، حيث يتم تجاهل الأشخاص الذين يلقون حتفهم أثناء بناء هذا الهرم، وللأسف لا يدري المواطنون بما يحدث هنا بالقدر الكافي.

عدرا الصناعية من دون مواصلات



تعد مدينة عدرا الصناعية من أكبر المناطق الصناعية في العاصمة دمشق وأهمها، ويعمل في معاملها ومنشأتها الحرفية عشرات الآلاف من العمال الذين يلزمهم الكثير من الخدمات، ومنها أن تكون مراكز إرشادية تشرف عليها النقابات للتعريف بها وبمهامها وبدورها تجاه العمال، وأن تكون تلك المراكز نقاط استقطاب لتنسيب العمال للمظلة النقابية، وتعرفهم بحقوقهم وبكل ما يلزم ليصلوا إلى موقف: أن النقابات هي من تمثل مصالحهم، وهي من تدافع عن حقوقهم ومطالبهم، التي يحاول أرباب العمل تغييبها وخاصة حقهم في الانسحاب للتأمينات الاجتماعية.

■ مراسل قاسيون

لقد انتقلت إلى مدينة عدرا الصناعية معظم الصناعات، حتى الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة السورية، نتيجة دمار العديد من المناطق التي كانت تحتوي على هذه الصناعات، مثل: الغوطة الشرقية والقابون والقدم.

تبعد عن العاصمة دمشق حوالي 25 كم وتعاني المدينة الصناعية من انعدام المواصلات إليها، وهو ما يسبب في عزوف العمال عن العمل فيها، حتى بعض أصحاب العمل يواجهون صعوبات في الذهاب والإياب إلى المدينة.

إن مطلب تأمين مواصلات أحد المطالب الهامة والضرورية للعمال وللعمل أيضاً بسبب الوضع المتدنّي جداً للأجور، الذي يجعل الوضع المعيشي لهم أكثر صعوبة.

مخصص للمدينة الصناعية باصات نقل عائدة للقطاع الخاص، ولكن هذه الباصات لا يزيد عددها عن خمسة باصات فقط، ولا يتحرك الباص إلا بعد تعبئة الباص كاملاً، وهو ما يحتاج

إلى ساعة وربما أكثر، وهو ما يتسبب في تأخير الوصول إلى المدينة، عدا عن الوقت الذي يتطلبه الطريق، وهو مالا يتلاءم مع طبيعة العمل، وتتقاضى هذه الباصات أجرة 300 ليرة على الراكب، أي: أن العامل يدفع 18000 ليرة شهرياً أجرة مواصلات فقط مع العلم أن سرافيس مدينة المعصية التي تبعد 6 كم عن المدينة الصناعية تتقاضى 200 ليرة فقط.

نتيجة لصعوبة المواصلات من وإلى المدينة، يعتمد العمال وبعض أرباب

من المفترض أن أهم ما تحتاجه المناطق الصناعية عادة هي المواصلات وعلى الحكومة توفير باصات نقل رخيصة نسبياً، وعلى مدار الساعة إلى المدينة، وهو طلب ليس بتعجيزي، لأن بعض أصحاب الصناعات الصغيرة كالحرفيين ليست لديهم القدرة المادية على تأمين مواصلات لعمالهم، ولا يتيسر لهم أنفسهم الوصول إلى منشأتهم بسهولة، وخاصة مع قرار الحكومة نقل أغلب العمال والمنشآت الحرفية من دمشق إلى المدينة الصناعية.

العمل إلى الإقامة في مصانعهم ومعاملهم، وعدم العودة إلى منازلهم إلا في عطلة نهاية الأسبوع فقط، توفيراً لأجرة المواصلات والوقت الذي يتطلبه الوصول إلى المدينة، مع ما يترتب على إقامة العمال في المعامل من استغلال أكبر يتعرضون له، حيث يحتسب بعض أرباب العمل إقامة العامل في المعمل من ضمن أجره، ولا يوجد وقت محدد للعمل حيث يعمل العامل طوال اليوم وربما لساعات متأخرة من الليل.

التنظيمات النقابية.. قبل فوات الأوان

■ نيلك عكام

تعتبر الحركة النقابية منظمة العمال الجماهيرية الطبقيّة باختلاف انتماءاتهم السياسية والمهنية دون تمييز، وهدفها الأساس، الدفاع عن مصالح العمال.

فقدت الحركة النقابية الجزء الأساس من حرية حركتها بعد أن تبنت شعار: نحن والحكومة فريق عمل واحد وما زالت. ولدى العمال، وخاصة عمال القطاع الخاص الكثير من الأسئلة المشروعة حول النقابات وإمكاناتها في الدفاع عن حقوقها، وتحقيق مصالحها ومطالبها المختلفة التشريعية والاقتصادية والسلامة والصحة المهنية والديمقراطية.. إلخ فأغلب التشريعات الخاصة بالعمل والعمال التي صدرت لا تلبّي حقوق العمال، لا بل هي تعبر عن مصالح أرباب العمل، ولا بد من التذكير أن التنظيم النقابي يضم أكبر عضوية على مستوى البلاد، مقارنة بالأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى، ولكي تستعيد النقابات دورها المنوط بها لا بد لها أن تتخذ العديد من الإجراءات والمواقف الواضحة والصريحة اتجاه حقوق العمال، وخاصة المعيشية والاقتصادية منها والديمقراطية، وتستخدم أدواتها النضالية والكفاحية التي خبرتها وأثبتت نجاعتها كل الحركات النقابية العربية والعالمية.

ومن الإجراءات الضرورية والهامة: - الانتخابات النقابية والتي هي على الأبواب،

إذ يجب أن تكون هذه الانتخابات حقيقية، والتي تبدأ من اللجان النقابية في التجمعات العمالية إلى أعلى هرم في التنظيم النقابي، دون تدخل أو وصاية من أحد سواء الحكومة أم غيرها، وهذا يتطلب إشرافاً قضائياً نزيهاً على العملية الانتخابية، فعلى سبيل المثال: الانتخابات التي جرت في الدورة السابقة كانت أكثر من 70% منها قد تمت بالتزكية، وجرى العديد من المحاولات كي تكون الانتخابات بالحد الأدنى، لإنجاح عمليات التزكية، إن وجود حريات نقابية وانتخابات حقيقية من القاعدة إلى القمة، هي إحدى أهم ضمانات نجاح التنظيم النقابي في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.

استيعاب وضم عمال القطاع الخاص إلى التنظيم النقابي، حيث بات من المعروف اليوم أن الوزن الأكبر للطبقة العاملة موجود في القطاع الخاص وهو الأكثر حرماناً لحقوقه والمهدد دائماً بسيف التسريح التعسفي، وغير ذلك من أشكال القمع والاضطهاد.

أما عن الأدوات النضالية فهي متعددة، فمنها: الاعتصام والاحتجاج والتظاهر وأهمها: الإضراب، وعلى التنظيم أن يستخدم كل هذه الأدوات حسب طبيعة القضية المطلوبة.



الشرق يحتوي تركيا... والغرب يعتصرها



ولكن بالمقابل فإن الضغط الغربي العالي، والذي يهدد العملة التركية بالانهيار يعطي الطرف التركي الحاكم أفضلية على الأطراف الأخرى الخاضعة للغرب، والتي هي اليوم بأضعف حالاتها ومهددة من حلفائها ذاتهم. بينما يعزز موقف أردوغان وما يمثله، الاحتواء الروسي الذي تمثل أيضاً بقبول حل مؤقت ومهله في إدلب، تجاوباً مع التناقضات التركية، واستعداداً لاحتوائها.

وهي النقطة الأكثر حماوة في ساحة الصراع الدولي. ورغم هذا فإن منطق المناورة التركي، بقي حاضراً، وتحديداً في التعاون في مجال الأزمة السورية. الأمر الذي ظهر وضوحاً في الهجوم على عفرين، والذي ظهر مؤخراً في المماطلة بالوصول إلى اتفاق إدلب.

تناقضات

البرجوازية التركية والمناورة

أما هذه المناورة، فلها أسباب موضوعية ناجمة عن الصراع والأوزان المختلفة داخل تركيا، وتحديداً بين قوى المال والحكم المرتبطة عميقاً بالمال الغربي، مقابل قوى الحكم الأخرى التي ترى أن الأفق الشرقي مفتوح، والتي يعاديهما الغرب. وهي الممثلة بأردوغان وما يمثله من قوى اقتصادية. هذا عدا عن الصراع القومي الحاد والمديد ضد أكراد تركيا.

عقب الانقلاب السياسي في تركيا، فإن الغرب يركز على التصعيد الاقتصادي ضدها، حيث بدأت رؤوس الأموال تخرج من تركيا مبكراً منذ عام 2016 بالقياس إلى القوى الصاعدة عالمياً التي تدفق لها المال. واشتدت هذه العملية في العامين الأخيرين، وتحديداً بعد الانتخابات الرئاسية المبكرة في تركيا، والتي ستنقل جزءاً هاماً من النفوذ السياسي والاقتصادي إلى القوى التي يمثلها أردوغان، والتي لا يريدتها الغرب. وقد انتقل التصعيد الاقتصادي للعلن، مع العقوبات الاقتصادية على تركيا، ومع الخروج المتسارع للمال الأجنبي منها، والتراجع السريع في الليرة. الأمر الذي يشكل ضغطاً اقتصادياً كبيراً، ويصعد الصراع بين قطبي البرجوازية التركية. ويعطي الغرب قدرة للضغط على تركيا، الأمر الذي تمثل في مناورتها للوصول إلى اتفاق إدلب.

جرت الانقلاب السياسي في تركيا في عام 2016 بينما «الانقلاب الاقتصادي»، إن صح القول، فيجري الآن في عام 2018. وفي كلتا الحالتين فإن المهاجم، ومعد الانقلاب... هو الغرب، والهدف هو تركيا. ولكن تركيا التي تتوسط الجغرافيا العالمية، تتحول إلى مفصل عالمي، بين الغرب الذي ينبذها ويفعل تناقضاتها، وبين الشرق الذي يسعى إلى ترويض جماح أزمتهما ويحتويها.

الخاص التركي، الإنتاجي، والمالي على حد سواء.

مسار التحول بين 2014 و2016

حاولت تركيا أن تناور في ساحة الصراع الدولي، فبينما قدمت خدمات كبرى لمشروع الفوضى الغربي في سورية طوال السنوات الأولى للأزمة، فإنها عملياً لم تلق تقديراً غربياً كافياً... إذ أن مجرد تجاوبها مع المشاريع الاقتصادية الروسية، مثل: السيل التركي الذي تم الاتفاق عليه بتاريخ 12-2014، كان كفيلاً بأن يحاول أنصار الغرب في تركيا دن إسفين عميق بين روسيا وتركيا، عبر إسقاط الطائرة الروسية في نهاية 2015. ولم يستمر التصعيد طويلاً حتى عاد أردوغان للاعتذار رسمياً معتبراً أن الحادثة: « طعنة في الظهر من أعوان الإرهابيين»، وذلك في حزيران من عام 2016، وما نجم عنه إعادة تطبيع العلاقات مع روسيا من جهة، والانقلاب السياسي في تركيا في تموز 2016 من جهة أخرى. حيث بدأ الغرب المازوم والمتخوف من انعطاف تركي، بتصعيده العلني ضد قوى الحكم التركية.

ومن هنا بدأت المواجهة العلنية مع الغرب، وبدأت العلاقات تتطور مع الشرق، وتحديداً مع روسيا. حتى أصبحت تركيا في شهر 12 من عام 2016 طرفاً من الأطراف الثلاثة الضامنة لمسار أستانا. أي: انتقلت تركيا إلى إطار التعاون في تسوية الأزمة السورية،

ليله نسر

انضمت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية، في عام 1952 إلى حلف شمال الأطلسي، وتحولت إلى نقطة ارتكاز متقدمة للغرب: على أبواب الاتحاد السوفييتي، ودول أوروبا الشرقية، وموطئ هام في منطقة «الشرق الأوسط».

عطاء قليل رغم الولاء المطلق

رغم التبعية الخالصة للغرب، طوال العقود الممتدة منذ خمسينيات القرن الماضي، فإن تركيا لم تستطع أن تدخل نادي الغرب كقوة معترف بها في الاتحاد الأوروبي. ولذلك أبدت تركيا مع تراجع المركز الغربي عقب الأزمة المالية العالمية، ميلاً نحو فتح أفق التعاون شرقاً، الميل الذي نشأ موضوعياً لدى قوى برجوازية تركية واسعة، ناجم عن توسع حجم الاقتصاد التركي، ودوره المحوري في الترانزيت العالمي، وتفاعله مع النشاط الاقتصادي لقوى العالم التي تنمو في الشرق كالصين، ومع القوى التي تفتتح ذراعيها ومبادراتها الاقتصادية، والجيوسياسية لتركيا، مثل: روسيا.

بينما بقيت قوى مال تركية هامة وواسعة مرتبطة بالغرب، وبعد عام 2008 وبدأ تدفق المال الاستثماري الرخيص القادم من الغرب إلى العالم، وتوسع لحد كبير وزن الكومبرادور الغربي في تركيا، ولكن تبعيته تعمقت. إذ بدأ الدين الغربي يضخم القطاع

الاحتواء الروسي
للتناقضات التركية
تمثل في المهلة
والحل المؤقت في
إدلب وسيتمكّن
لاحقاً في الحل
الإقليمي للقضية
الكردية

قمة سوتشي... خطوة كبيرة إلى الأمام!



حققت قمة سوتشي، بين الرئيسين الروسي والتركي، خطوة مهمة وكبيرة إلى الأمام، باتجاه إنهاء الإرهاب في سورية، وكذلك باتجاه ترسيخ مسار الحل السياسي للأزمة؛ إذ اكتسبت المنطقة الرابعة لخفض التصعيد زخماً أكبر بان غدت تحت إشراف مشترك، ليس تركيا فحسب، بل روسيا أيضاً، وهو ما سيساعد على التخلص بوقت أسرع من المجموعات المصنفة إرهابية. هذه العملية ستجري وفق أساليب وطرق جديدة مختلفة عما تمّ اتباعه في مناطق أخرى، وذلك لاعتبارات متعددة أهمها:

■ كفاح سعيد

حالياً نتيجة العقوبات الأمريكية. بالمحصلة، فإنّ الوضع الذي تمّ الاتفاق عليه بما يخصّ إدلب، مؤقت ومحكومٌ بظروف أمنية وإنسانية، ولا يمس السيادة السورية إطلاقاً حيث يؤكد الجميع الحرص على وحدة الأراضي السورية وسيادتها، كما أنّ الاتفاق قد جرى بالتنسيق مع الإيرانيين والسوريين الذين تمّ استخدام خط الاتصال معهم أثناء لقاء سوتشي... ولذلك فمحاربة الإرهاب مستمرة من حيث الجوهر، وليست شرطاً أن تكون مرتبطة بعمل عسكري بحث، فهناك أساليب أخرى مركبة وأكثر ملاءمة للظرف الخاص لإدلب.

إنّ العوامل السابقة، قد دفعت مجتمعة، نحو الوصول إلى اتفاق جديد ضمن إطار أستانا، يحمل الجوهر نفسه، ولكن يختلف في شكل وتفصيل التطبيق، وهو تطوير لسلسلة الحلول السابقة المتعلقة بمناطق خفض التصعيد وما سبقها، والتي لم نسمع أحداً يقول: إنها تنتقص من السيادة الوطنية...! إنّ تفهم مخاوف الجانب التركي والتبعات التي يمكن أن يتعرض لها، هو باب جديّ لحلّ الوضع في إدلب ولتفادي العواقب السلبية، كما أنّ تطوير التنسيق مع تركيا له أهمية كبيرة في القضاء على الإرهاب، ليس فقط على مستوى الساحة السورية، بل وفي منطقة الشرق الأوسط، لأنّ التوضع

أولاً: عدد المدنيين الكبير الذي يتجاوز مليونين ونصف المليون شخص وفق أقل التقديرات، وتلطي المنظمات الإرهابية في مناطق تجمعهم.

ثانياً: ضمن هؤلاء المدنيين، عدد كبير ممن غادروا مناطقهم في الجنوب والغوطة، وتم تقديم ضمانات لهم ولعائلاتهم للحفاظ على أمنهم وتسوية أوضاعهم فيما بعد.

ثالثاً: الشكل الجديد الذي ستجري معالجه إدلب وفقه، يعبر في أحد جوانبه عن حالة نوعية جديدة، تتكثف في تحقيق توازن فعلي وملموس بين الحرب على الإرهاب، وبين إطلاق عملية التسوية السياسية، والذي ظهر في التأكيد على إطلاق أعمال اللجنة الدستورية في وقت «قريب جداً»، كما أكد الرئيس الروسي.

رابعاً: الوضع الخاص لتركيا من حيث الانعكاسات والنتائج التي يمكن أن تتعرض لها في حال بدء عملية عسكرية على الطريقة التي تمّ اتباعها في الجنوب والغوطة بالدرجة الأولى، بما يتضمنه ذلك من احتمال بدء هجرة واسعة من إدلب إلى تركيا، وكذلك المخاوف التي لدى تركيا تجاه أمنها واقتصادها، وما يمكن أن يتعرض له مع هكذا موجة، خاصة في الوضع الاقتصادي الصعب الذي تمر به

التلاعب عبر ملف إدلب والوضع الإنساني في إدلب، ويمهد لإخراجهم نهائياً من الملف السوري، ولذلك بالذات هو خطوة ضرورية لاستعادة السيادة السورية عبر إنهاء وجود الإرهاب في بقعة عسيرة ومعقدة، وتقليل مخالب الغربيين وتدخلاتهم، عبر الدفع باتجاه العملية السياسية التي سيقدر الشعب السوري فيها مصيره بنفسه، على أرضه الموحدة المصانة.

وإنّ العدوان الصهيوني اليوم، ليس سوى دليل إضافي على مدى الاستياء الغربي العام، و«الإسرائيلي» خصوصاً، من الاتفاق الذي جرى توقيعه، وهو العدوان الضعيف عسكرياً، والخاسر سياسياً، والبائس إعلامياً.

التاريخي لتركيا خلال مئة عام مضت ضمن المعسكر الغربي، كان بطبيعته تموضعاً معادياً لمصالحها هي نفسها، لمصلحة شعبها، ولمصلحة شعوب المنطقة بأسرها، وهي الآن على تخوم تحول تاريخي في اصطافها يجب تلقفه وتشجيعه.

وكل هذا، ليس إطلاقاً، واستهانة بالسيادة السورية، كما يروج بعض متشديدي الطرفين، جزء ساخرٌ وجزء ساخط، والذين لا يرون في استمرار وجود النصرة، ولا في استمرار الأزمة، تهديداً للسيادة الوطنية. على العكس من ذلك، فإنّ الاتفاق، في جوهره الإستراتيجي، هو إخراج للغربيين عموماً، وللأمريكيين خصوصاً، من ساحة

عندما يفقد المأزوم صوابه!



حقق الاتفاق العسكري «الروسي-التركي» حول الوضع في إدلب، جملة أهداف دفعة واحدة، فهو من جهة، لجم جبهة النصرة الإرهابية، ومن جهة أخرى منع حدوث كارثة إنسانية للمدنيين، وعمق عمليات الفرز بين المسلحين، وبالتالي قطع هذا الاتفاق الطريق على محاولات قوى الحرب الغربية بخلط الأوراق من جديد في ظل التلويح بالتدخل العسكري، بتربعة مفترضة عن استخدام الكيماوي، مما يعني في المحصلة: مد الجهود الرامية إلى تشكيل اللجنة الدستورية بزخم جديد، فلم يبق لدى قوى الحرب سوى تدخل الكيان الصهيوني من جديد وقصف مواقع سورية.

■ مالك احمد

إن الغارة العسكرية التي شنّها طيران العدو الصهيوني على مواقع سورية، بتواطؤ وضوء أخضر غربي، وما تخللها من إسقاط الطائرة الروسية دليل على أن حلف الحرب الجديد، الذي تجسّد بالحلّ الإبداعي للوضع المتوتر في إدلب، كما كان حال هذا الحلف أمام أي احتمال بتقدم العملية السياسية في سورية.

لقد جاءت نتائج المغامرة «الإسرائيلية» بمثابة صفعه أخرى لقوى الحرب، فالرد الروسي الواضح والصريح بتحتميل «إسرائيل» مسؤولية ما حدث، والتصريحات

وحلفاؤها الاشتغال عليه، ليكون ذلك تعزيزاً لتجربة مناطق خفض التصعيد، وتعميقاً للتفاهم الروسي التركي، الأمر الذي يقض مضاجع تلك القوى التي تحاول منع استكمال الاستدارة التركية، بما يعنيه ذلك على صعيد الصراع الدائر بين القوى الصاعدة في الشرق، وقوى الغرب المأزومة والمتراجعة.

والعسكري الروسي خلال الأسبوع الفائت إلى قلب الطاولة على رؤوس كل من حاول استغلال الوضع في إدلب لإفشال مسار أستانا، فالتنسيق الروسي التركي، وتوقيع الاتفاق الأمني الخاص بإدلب، وترحيب وزارة الخارجية السورية بالاتفاق، قادت الوضع إلى مسار معاكس تماماً لما حاولت واشنطن

الصادرة عن المؤسسة العسكرية الروسية بهذا الخصوص، وتأكيد الرئيس فلاديمير بوتين عليها وضعت الكيان في موقف حرج، وشكل بداية مرحلة جديدة لقواعد الاشتباك، عنوانها لجم العدوانية الصهيونية كما ستكشف قادمات الأيام. لقد أدى النشاط الإعلامي والدبلوماسي

«ربيع عربي - عالمي» بخريف اقتصادي



تحت عنوان متى يعود «الربيع العربي»؟ نشر المحلل السياسي ألكسندر نازاروف مقاله في موقع روسيا اليوم حول الأبعاد الاقتصادية للأزمة التي تعصف بالعالم اليوم.

تمكن الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية من سحب 250 مليار دولار فقط من التداول في العام الماضي، وهو ما يعني أن الاحتياطي الفيدرالي لم يتمكن من سحب سوى 5% فحسب، من الدولارات المتداولة، بعد مرور زهاء عام كامل، وهي نسبة ضئيلة جداً بالنسبة لتضخم حجم الدولارات المتداولة خلال العشر سنوات وأكثر من 5 أضعاف في الفترة من 2008-2018. لا يبدو أن مصير أي من الدول التي حصلت على قروض بالدولار يهجم الولايات المتحدة الأمريكية، فالاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يعتمد على المؤشرات الأمريكية المحلية، ويعتزم المضي قدماً في سحب الدولارات من التداول، حتى لو أدى ذلك إلى تفاقم أزمة الأسواق النامية.

كما ستهتم الحرب التجارية التي شنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تعميق هذه الأزمة، وأعتقد أن موجة الأزمة الاقتصادية العالمية القادمة لن تنتظر حتى العام 2020 لتبدأ، بل من الممكن أن تبدأ فعلياً خلال العام الجاري. بالطبع فإنه إذا ما، أو بالأحرى حينما ستتبع الأرجنتين وتركيا دولاً أخرى في السقوط، فإن ذلك سوف يكون بداية لموجة جديدة من الأزمة العالمية، وسوف تضرب تلك الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً، لكنني أخشى أن السلطات المالية في الولايات المتحدة لن تتراجع في إستراتيجياتها المالية حتى وصول الأزمة إلى أراضيها.

وعلى ذلك فإن السؤال بالنسبة للدول العربية لم يعد يدور حول «ما إذا»، ولكنه يدور حول «متى» و «من ستكون أولى الدول» التي تبدأ فيها الأزمة، وإذا كانت الموجة السابقة من «الربيع العربي» قد نجمت عن أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، فما أخشاه أن تواجه دول عربية هذه المرة أيضاً تحديات من النوع نفسه.

■ المحلل السياسي ألكسندر نازاروف * الجدول مرفق ضمن المقال في موقع جريدة فاسيون

سوف تتحملها موازنات هذه الدول، التي تعجز مداخيلها أساساً عن تغطية الموازنة. بالتوازي، سوف يدفع انخفاض الاستثمار الأجنبي إلى انهيار أسواق البورصات المحلية، وهو ما سيدفع إلى تدهور الظروف الاقتصادية في البلاد، ثم هروب رؤوس الأموال، وتخفيض قيمة العملة، الأمر الذي سيدفع، بالتوازي مع العجز في ميزان التجارة الخارجية، إلى ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، وارتفاع أسعار السلع والمنتجات بصفة عامة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى زعزعة الاستقرار السياسي. ولكي نستوعب صعوبة مواقف بعض الدول العربية، علينا أن نلقي نظرة على الجدول المرفق الذي يعرض بيانات الربع الأول من العام الجاري 2018.

بيانات الربع الأول من العام 2018

وفقاً للجدول*، سترتفع حاجة الدول صاحبة الدين الخارجي المرتفع مثل: لبنان ومصر والأردن إلى العملة الصعبة كي تدفع مستحقات الديون، وهو ما سيخلق مصاعب إضافية لدى مصر ولبنان، لأنهما يعانيان من عجز كبير في الموازنة، قد يفرض على حكومتي البلدين، ربما، طبع نقود غير مغطاة، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تسارع في التضخم المتفاقم أصلاً في مصر على سبيل المثال.

كما لن تتمكن الدول التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات الخارجية من الإفلات من مصير تخفيض قيمة العملة بالنسبة للدولار، وهو ما سيتبعه ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، وتسارع التضخم، ومن ثم انهيار البورصات المحلية في هذه الدول، التي تنتمي إليها نصف الدول العربية.

لكن الخبر السيء، هو: أن هذه الموجة لا زالت في بداية تطورها، ولم تتلق الأسواق النامية الضربة بكامل قوتها بعد، ومن المفيد أن نتذكر في هذا السياق أن الولايات المتحدة الأمريكية قد رفعت خلال 10 أعوام كمية الدولارات المتداولة في الأسواق العالمية من 800 مليار دولار عام 2008 إلى ما يقرب من 4.2 تريليون دولار في الوقت الراهن، بينما

من البنوك، وطبع نقود غير مغطاة، وتوسيع قاعدة نقدية غير مغطاة بالبضائع، وفي تلك المرحلة كانت طباعة النقود تتم في الولايات المتحدة وحدها، إلا أنه في مرحلة لاحقة، وحينما طالت أزمة الديون في أوروبا، شرعت البنوك المركزية الأوروبية هي الأخرى في طباعة النقود غير المغطاة، وغمرت بها الأسواق، لتنتقل العدوى إلى اليابان وبريطانيا والصين، حيث انتشرت قروض بعملات الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني حول العالم، في محاولة لتحفيز الإنتاج والاستهلاك.

لكن عملية طباعة النقود تحمل معها خطورة التضخم المفرط، وهي خطورة تعيها السلطات المالية كافة حول العالم، لذلك تسعى البنوك المركزية الآن إلى خفض المحفزات، ثم سحب تلك النقود غير المغطاة من دورة المال، لذلك يتعين سحب الدولارات التي تمت طباعتها بعد أزمة عام 2008، وطرحها في الأسواق العالمية على هيئة قروض، في الوقت الذي لن تتمكن فيه حكومات وشركات الدول النامية من الآن فصاعداً من الحصول على قروض أخرى، أو ربما تحصل على قروض بنسب فائدة أعلى بكثير.

هذا هو ما أدى إلى ارتفاع الدولار في الفترة الأخيرة، وما شجع على أزمة العملات في الدول التي تعاني من ديون خارجية مرتفعة، وعجز كبير في ميزان التجارة والمدفوعات الخارجية بالإضافة إلى مخزون إستراتيجي محدود من العملة الصعبة. من هنا لا تبدو الأرجنتين وتركيا سوى بداية الأوراق الساقطة، التي ستبعتها قريباً دول عربية كثيرة.

على نحو مبسط، سوف يتعين على الدول العربية التي تعاني من ديون خارجية مرتفعة، أن تحصل على قروض جديدة بنسب فائدة مرتفعة، حتى تسد الديون القديمة للبنوك الأمريكية، وهو ما يعني مصاريف إضافية

هل تتمكن الدول العربية من تفادي موجة جديدة من الثورات والفوضى؟ وتحديدًا الدول الأكثر عرضة لذلك: لبنان ومصر والأردن. من المعلوم أن الاقتصاد هو ما يحرك السياسة، حيث كان هو المحرك الرئيس للموجة السابقة من «الربيع العربي»، بالإضافة إلى عوامل أخرى مساعدة. فكان الجفاف الشديد الذي أصاب محصول القمح في روسيا عام 2010 قد أدى إلى ارتفاع هائل في الأسعار العالمية للقمح، في الوقت الذي يذهب فيه زهاء 80% من دخل المواطن المصري العادي على الغذاء، وهو ما يجعل من أي ارتفاع في أسعار الغذاء أمراً غير محتمل، ودفع حينها بالمواطنين إلى الشوارع.

بينما يزداد يومياً عدد الاقتصاديين «وفي طليعتهم عالم الاقتصاد الأمريكي نورييل روبيني»، ممن يتنبؤون بأزمة اقتصادية عالمية جديدة في 2020، إلا أن الواقع، هو: أن الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم عام 2008 لم تتوقف منذ ذلك الحين، وليست الأزمة الراهنة سوى بداية موجة جديدة من الأزمة القديمة، تظهر انعكاساتها في انهيار الليرة التركية والبيزو الأرجنتيني، وهي في سبيلها للانتعاش لتشمل العالم بأسره، بما في ذلك العالم العربي.

لكن أين يكمن السبب؟

يكمن السبب في الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 والأزمة الراهنة في الديون الكبيرة المتركمة، فكانت الأزمة عام 2008 هي أزمة الرهن العقاري Subprime Mortgage، وهي أزمة تهاقت البنوك الأمريكية على منح قروض عالية المخاطر، لم يتمكن الأمريكيون من دفعها، فتدحرجت الأزمة ككرة الثلج لتهدد كامل قطاع البنوك الأمريكية والأوروبية أيضاً، ومن أجل الخروج من هذه الأزمة لجأت الحكومات الغربية إلى شراء الديون السيئة Bad Debts

خط الصدام الأساسي



تعتبر حرب العملات الحرب الأساسية الدائرة في عالم اليوم، أحد جوانب الصراع الدولي الراهن، وبغض النظر عن تمظهرات هذا الصراع في هذه المنطقة أو تلك من مناطق العالم، فإن احتدام الصراع اليوم يعود إلى رغبة دول كثيرة في العالم للتخلص من «الاستعمار الدولار» الذي يهيمن على السوق العالمية، ومحاولة الولايات المتحدة إلى عرقلة ذلك، كون الدولار أحد أدوات الهيمنة الأساسية لها على النطاق العالمي، وبالتالي فإن هذا المعيار «وضع الدولار» هو المعيار الأساس للتنبؤ الصحيح باتجاه تطور الوضع الدولي ككل، سواء من جهة مآلاته النهائية، أو من جهة ما يتمخض عن الصراع حول هذه المسألة من توتر في العلاقات الدولية... آخر ما سجل من مواقف في هذا السياق:

قاسيون

تحدث تقرير لوكالة «نوفوستي» الروسية عن عزم روسيا والاتحاد الأوروبي والصين وغيرهم على تقليص الدولار في التجارة البينية، للحد من هيمنة العملة الأمريكية على التجارة العالمية.

ويعتبر المراقبون أن سياسة ترامب التجارية العدوانية تجعل من العملة الأمريكية أقل ملاءمة للتجارة الدولية، لذلك كثر الحديث والتفكير في كيفية تقليل الاعتماد على الدولار كعملة رئيسية.

فمن الحروب التجارية التي أطلقها الرئيس الأمريكي، يخسر الاتحاد الأوروبي مئات الملايين من الدولارات، وأشار رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في كلمته للبرلمان الأوروبي، إلى ضرورة تجريد العملة الأمريكية من صفة العملة العالمية الرئيسية.

كما اشتكى المسؤول الأوروبي من أن أوروبا تسدد 80% من واردات الطاقة بالعملة الأمريكية، مؤكداً أن العملة الأوروبية اليورو يجب أن تصبح «الوجه والأداة لأوروبا الجديدة ذات السيادة».

وقال: إن المجموعة أبرمت مؤخراً صفقاتها باليوان الصيني عوضاً عن الدولار.

وقبل ذلك أعلنت روسيا أنها شرحت في استخدام العملات الوطنية في تجارتها مع الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، أما تركيا فقد دعت دول مجلس تعاون البلدان الناطقة بالتركية إلى استخدام عملاتها الوطنية في التجارة بينها.

كما أعلن العراق وإيران انتقالهما إلى عملات أخرى مثل: اليورو في التجارة البينية، بعد إعادة واشنطن عقوباتها على طهران، التي تتجه نحو المقايضة في تعاملاتها مع عدد من شركائها التجاريين.

كما أطلقت الصين بورصة عالمية في شنغهاي للطاقة، يتم تداول عقود النفط فيها بالعملة الصينية، في خطوة وصفت بضربة قوية لـ«بترو دولار».

داخل الأراضي الروسية، تجنباً للعقوبات الأمريكية التي قد تستهدفها، فيما تتضمن النقطة الثالثة طرح السندات الروسية المقومة بعملات أجنبية في السوق المحلية. وتوقع كوستين، أن تتخلى دول العالم عن الدولار كأداة للتسويات التجارية، وذلك في ظل سياسية واشنطن العدائية.

وقال في حديث لـ «بلومبرغ»: «أعتقد أنه لا مفر من التخلي عن الدولار في ظل الوضع الحالي، حيث إن الولايات المتحدة تستخدم الدولار سلاحاً في يدها، وإذا استمرت في اتباع النهج نفسه، فليست روسيا وحدها التي ستبتعد عن الدولار، بل ودول أخرى ستختار ذلك أيضاً».

وعن الشركات الروسية التي بدأت بتنفيذ صفقات خارجية بعيداً على العملة الأمريكية، أشار كوستين إلى عملاق الألماس الروسي «الروسا».

سياسة ترامب التجارية العدوانية تجعل من العملة الأمريكية أقل ملاءمة للتجارة الدولية

من جهتها حذرت روسيا من مخاطر حصر الحسابات التجارية بعملة واحدة هي الدولار، ودعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي إلى تنويع استخدام العملات الأجنبية في التجارة العالمية، والحد من مخاطر التجارة بالعملة الأمريكية.

وطرح المصرفي الروسي المخضرم أندريه كوستين، والذي يترأس مجموعة «في تي بي» ثاني أكبر المصارف في روسيا، جملة من الخطوات للتخلي التام عن الدولار في التعاملات التجارية.

والخطوات التي اقترحتها المصرفي الروسي عبارة عن خارطة طريق تقوم على 3 نقاط أساسية، الأولى: تدعو لتحول روسيا السريع في عمليات التصدير والاستيراد نحو استخدام العملات الأجنبية الأخرى غير الدولار. أما النقطة الثانية: فتتضمن إعادة كبرى الشركات الروسية تسجيلها

محاولات التعطيل أو التأخير هذه كلها ستبوء بالفشل في ظل موازين القوى العالمية الجديدة.

وبما أن هذه الضربات تستهدف في النهاية الحلول السياسية للأزمة السورية، فإن العمل على السير باتجاه الحل السياسي وتنفيذ القرار 2254 يعتبر بحد ذاته مواجهة لهذا العدوان، وبالمقابل ردع دوره التصعيدي، ومنع تكرار اعتداءاته على الأراضي السورية، يخدم أيضاً تسريع الوصول إلى الحل.

الدور «الإسرائيلي» في المنطقة اليوم أكثر هشاشة من أي وقت مضى، بحكم تراجع حماته الأساسيين في الغرب، والولايات المتحدة تحديداً. وهذا ما يتيح الفرصة أمام القوى الوطنية السورية من أجل استغلال هذا الظرف الموضوعي، وتشكيل قوة ردع تكون كافية من أجل الحد من مخاطر الوجود الصهيوني في المنطقة.

أجل عدم الوقوع في فخ التصعيد الصهيوني، لا يمكن أن يكون خارطة طريق يمكن السير بها في عملية صراع السوريين مع الصهاينة، فلا يمكن الاستعاضة بها عن ضرورة وجود قوة ردع سورية، قوة ردع لا تكفي فقط بالرد أو التصدي لأي عدوان محتمل وحسب، بل تسعى للقيام بكل ما يلزم للردع، بما فيها خيارات الهجوم. ويمكننا الاستفادة من تجربة المقاومة في الجنوب اللبناني في هذا المجال، حيث تكمن أهمية هذه التجربة في أنها لم تكن بوارد الممانعة والدفاع فحسب، بل تعدت ذلك لتلعب دور المقاومة بكل أبعادها: دفاعاً وهجوماً. وهذا ما ظهر جلياً في حرب تموز عام 2006 وما بعدها.

بالعموم فإن هذه «البرعطة» العسكرية التي يقوم بها العدو الصهيوني ليست جديدة، فهي كسابقاتها لم تتم عن شيء يذكر، فمسار الحل السياسي ما زال مستمراً، وكما ذكرنا مراراً فإن

التي يحملها هذا العدوان سياسية هدفها من جهة هو التعبير بطريقة ما عن عدم الرضى عن هذا الاتفاق، ومحاولة تعطيل مسار التسوية السوري، ويعكس من جهة ثانية محاولة الأطراف الدولية التي لا تريد التسوية، استخدام الدور «الإسرائيلي» لإدخال الوضع في سورية في فخ التصعيد العسكري، وتحميل الطرف الروسي أعباء أكبر. ولكن عدم الوقوع في هذا الفخ يتطلب من كل الأطراف الدولية الحريصة على استمرار عملية التسوية، ولا سيما روسيا، الالتزام بهذه العملية ودفعها قدماً، وعدم الانجرار لصراعات عسكرية كبرى لا تأتي بشيء سوى مزيد من التصعيد والتوتر، وبالتالي مزيد من التسوية لتهدئة الوضع في النقطة الأكثر توتراً حالياً، وهي سورية.

بالمقابل، فإن هذا الدور التوازني المطلوب من الأطراف الدولية من



رشا النجار

سياسي، وليس عسكري كما حاول العدو الصهيوني تصوير ذلك. فكما تعودنا في مسلسل الأزمة السورية، دائماً ما تحدث ضربات معاكسة إثر حدوث أي تقدم في مسار الحل السياسي، فالضربات الأخيرة لم تستهدف مناطق بعينها بقدر ما كان المستهدف الأول، هو: مسار الحل الذي شهد انعطافة إيجابية في إدلب، وبالتالي، فالرسالة

أنت الغارات الإسرائيلية الأخيرة في ريف اللاذقية الغربي ضمن هذا السياق، فبملاحظة توقيت هذه الضربات نجد أنها حدثت مباشرة بعد قمة سوتشي التي حصل فيها اتفاق روسي تركي على إقامة منطقة منزوعة السلاح في إدلب، وبالتالي فإن هذه الضربات ذات مضمون

الردع.. مسؤوليتنا

لم يتوقف العدوان الصهيوني يوماً عن محاولات التشويش على مسار التسوية السورية، فمن «إسرائيل» ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤهم في المنطقة، جميعهم مستفيدون بشكل أو بآخر من استمرار الأزمة السورية.

ظاهرة تدخين الأطفال وعض الطرف



تكاثر المؤديات بحق الطفولة والأطفال خلال سنوات الحرب والأزمة، مع مفرزاتها السلبية على واقع هؤلاء ومستقبلهم، اعتباراً من التسرب المدرسي، مروراً بالعمل بظروف غير إنسانية من أجل العائلة، وصولاً إلى التسول والتشرد، مع كل ما يرافق ذلك من أوجه للاستغلال المفرط متعدد الأشكال والألوان.

نوار الحمصي

بمكافحة هذه الظاهرة منذ عقد من الزمن تقريباً، إلا أن الواقع يقول: إنها أصبحت أكثر انتشاراً وتوسعاً وعمقاً، وصولاً لانتشارها بين المراهقين والأطفال، ليس على مستوى استهلاك السجائر فقط، بل على مستوى استهلاك الأريكة علناً في المقاهي والكافيهات على مرأى ومشاهدة الجميع.

واقع ولا مبالاة

جولة سريعة صباحاً أو ظهراً ومساءً، وحتى ليلاً، على المقاهي والكافيهات التي أصبحت من الكثرة بحيث لا يخلو منها أي شارع وأي حي، في أية مدينة أو بلدة صغيرة أو كبيرة، لا بد وأن يلتفت النظر كثرة الأراكيل بأيدي المراهقين دون سن 18 سنة، حتى بعض هؤلاء ربما بعمر لا يتجاوز الـ 10 سنوات.

لاشك، أن الموضوع فيه الكثير من أوجه الاستغلال من قبل البائعين وأصحاب الكافيهات والمقاهي الذين لا يعينهم من أمر انتشار هذه الظاهرة بين الأطفال والمراهقين إلا ما يجنونه من أرباح في جيوبهم، وقد يظهر أن هناك بعض أوجه اللامبالاة أو عدم المتابعة من قبل الأهمل، أو من قبل المدارس لهذه الظاهرة التي زاد انتشارها بشكل لافت خلال السنوات الماضية، لكن لعل الأهم، هو: أن هذه الظاهرة وبرغم كثرة الحديث عنها والتنبيه من أثارها وتداعياتها، لم تدفع الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق التشريع الخاص بمكافحة التدخين للقيام بمهامها على مستوى مكافحة هذه الظاهرة، وخاصة بين الأطفال.

تشريع مع وقف التنفيذ

حسب المادة رقم 2 من المرسوم التشريعي رقم 62 لعام 2009 الخاص بمنع التدخين

وكم هو مؤذ فوق كل ذلك مشهد طفل ويبيده سيجارة مشرعة في النواصي والشوارع، أو مشاهدة طفل مع أريكة في إحدى المقاهي والكافيهات، والأكثر أذية أن يكون ذلك خلال الفترة الصباحية التي من المفترض أن يكون فيها هذا الطفل داخل مدرسته؟! وأي بؤس بعد ذلك كله أن هذه المشاهد أصبحت كثيرة بحيث لم تعد تثير حالة الاستغراب والاستهجان، وصولاً للامبالاة الرسمية تجاه هذه الحال التي أصبحت ظاهرة خطيرة لا يجب غض الطرف عنها.

زيادة الانتشار

لا شك أن سني الحرب والأزمة كان لها الكثير من التداعيات السلبية والخطيرة، بالإضافة إلى نتائجها المباشرة والعميقة على جميع السوريين، ولعل الطفولة حملت العبء الأكبر من هذه النتائج والتداعيات، والتي تعتبر ذات أضرار أكبر عليهم، ليس لكونهم أطفالاً فقط، بل لكونهم يمثلون لبنة المستقبل وعماده افتراضاً وواقعاً.

فظاهرة التدخين، وبرغم انتشارها في بلدان العالم أجمع، إلا أنها تعتبر أفة يجب مكافحتها، وهو ما عملت عليه الكثير من البلدان عبر وضع التشريعات اللازمة من أجل الحد منها ومن أثارها وتداعياتها ونتائجها، على المستوى الصحي الخاص والعام، وعلى المستوى الاقتصادي الفردي والوطني، وصولاً إلى مستقبل خال منها ونايذ لها، وقد وصلت بعض الدول لمراحل متقدمة على مستوى الحد من هذه الظاهرة ونبذها، إلا أن سورية، وعلى الرغم من صدور تشريع خاص

مساحة من الأماكن غير المغلقة للمدخنين بنسب محددة من مساحة المحل العام، وعليهم اتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة لضمان التهوية الكافية في المكان المخصص للمدخنين.

يمنع تقديم الأراكيل لكل من هو دون سن الثامن عشرة.

يمنع منعاً باتاً تقديم الأراكيل في المحال المغلقة تحت طائلة اتخاذ الإجراءات القانونية في حال عدم التقيد.

وقد تضمن المرسوم جملة من العقوبات المرتبطة بمخالفة نصوصه وأحكامه.

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد كل ذلك: أين نتائج نصوص وعقوبات هذا التشريع على أرض الواقع، وخاصة على مستوى استنزاف الأطفال والمراهقين والمستقبل، علناً وبكل وقاحة وصلف، في ظل المشاهدات اليومية واللحظية في كل المقاهي والكافيهات المنتشرة في البلد؟

وبيع منتجات التبغ وتقديمها في الأماكن العامة: «يمنع التدخين وبيع منتجات التبغ وتقديمها في الأماكن العامة».

كما نصت المادة رقم 3 منه على ما يلي:

يحظر إنتاج وتصدير واستيراد وبيع الحوى والأغذية وألعاب الأطفال المصنعة على شكل يشبه منتجات التبغ أو عبواتها.

يحظر بيع محتويات عبوات منتجات التبغ بشكل مجزأ.

يحظر بيع منتجات التبغ ممن يدل ظاهر حالهم أنهم بعمر أقل من سن الثامن عشرة أو تقديمها أو بيعها إليهم وعلى بائعي منتجات التبغ أن يضعوا في مكان بارز من واجهات محالهم شارة تتضمن هذا المنع.

يمنع وضع أية دعاية عن التبغ ومشتقاته على الألبسة والأدوات المدرسية.

وقد أوجبت المادة رقم 5 ما يلي:

على أصحاب المحال العامة أو مستثمريها الراغبين بالسماح بالتدخين أن يخصصوا

الظاهرة وبرغم

آثارها وتداعياتها

لم تدفع الجهات

الحكومية

المسؤولة عن

تطبيق التشريع

الخاص بمكافحة

التدخين للقيام

بمهامها على

مستوى مكافحتها



حركة السلع في سوق الحريقة بين الشد والجذب

مراسل قاسيون

الحديث عنها هي عبارة عن «الهونديات» الصغيرة التي تدخل إلى السوق لفترة زمنية قصيرة مرتبطة بعملية التحميل والتزليل للبضائع، ومع تحديد هذه المواعيد فإن انسيابية حركة البضائع في السوق دخولاً وخروجاً ستتأثر سلباً، خاصة وأن سوق الحريقة يعتبر السوق المركزي في دمشق لتشكيلة واسعة جداً من الأصناف السلعية، وسواء تلك القادمة من المحافظات الأخرى، أو تلك التي ستشحن إليها وإلى الأسواق والمحلات الأخرى داخل المدينة الكبيرة، بالإضافة إلى انعكاسه السلبى على مورد رزق أصحاب وسائل النقل الصغيرة هذه من خلال تحديد ساعات تحركهم دخولاً وخروجاً من السوق، خاصة وأن السوق نفسه يغلق أصلاً في الساعة الخامسة مساءً، ما يعني حصر مواعيد نقل البضائع وانسيابها من وإلى السوق خلال ساعات الصباح الأولى، وهي ساعتين فقط حسب القرار، باعتبار أن موعد فتح

صدر عن محافظة

دمشق مؤخراً قرار ذو

شقين بخصوص دخول

السيارات إلى المدينة

القديمة، الشق الأول:

يتعلق بسيارات نقل

البضائع دخولاً وخروجاً

من وإلى سوق الحريقة،

أما الشق الثاني: فيتعلق

بدخول السيارات إلى

محور سوق مدحت باشا.

القرار بحسب مديرة مديرية دمشق القديمة تم اتخاذه نتيجة شكاوى المواطنين، مؤكدة ألا تراجع عنه، وذلك بحسب ما صرحت به عبر وسائل الإعلام، وقد أوضحت: «أنه تم عقد اجتماع مشترك مع قيادة شرطة محافظة دمشق وشرطة المرور والمحافظ والمديرين المعنية، وتقرر من خلاله التخفيف من الازدحام المتواجد في المنطقة القديمة خاصة «الحريقة» ومنع دخول السيارات إلا بمواعيد معينة».

اعتراضات واقتراح

القرار يتضمن بحيثياته منع دخول وخروج سيارات نقل البضائع إلى سوق الحريقة اعتباراً من الساعة 11 صباحاً وحتى الساعة 5 مساءً، الأمر الذي يؤثر سلباً على عمل السوق، بحسب أصحاب المحلات التجارية في منطقة الحريقة. فسيارات نقل البضائع التي يتم

أجل إعادة النظر بقرارها أعلاه، منضمناً اقتراحهم أنفاً من أجل الحد من الازدحام المروري، باعتبار أن حركة وانسيابية السلع والبضائع في السوق أهم من ركن السيارات الخاصة فيه.

فهل ستتجاوب المحافظة مع مضمون هذا الاقتراح وتعيد النظر بقرارها، أم أن التصريح بأنه «لا تراجع عن القرار باعتباره اتخذ بنتيجة شكاوى المواطنين» هو من سيتسبب الموقف والنتيجة؟!

الخاصة وإشغالها لجوانب الطرق في السوق، خاصة وأن غالبية هذه السيارات تركن مصطفة طيلة ساعات دوام السوق.

شد وجذب

لقد رشحت عبر بعض وسائل الإعلام أخبار تقول: إن بعض أصحاب المحال التجارية في السوق، بالإضافة إلى بعض أصحاب الفعاليات الاقتصادية فيه، تقدموا باعتراض إلى المحافظة من

السوق هو الساعة التاسعة صباحاً، وهذه الفترة الضيقة لا تكفي لتأمين سد حاجة هذا السوق المركزي والكبير في نقل البضائع من وإلى المحلات والمستودعات وتوزيعها. الاقتراح الذي قدمه بعض أصحاب المحلات في سوق الحريقة من أجل تخفيف الازدحام المروري مع الحفاظ على انسيابية حركة البضائع والسلع، بدلاً من منع سيارات نقل البضائع من دخوله، هو: أن يتم الحد من دخول السيارات السياحية

موسم التبغ من التراجع إلى المزيد منه

بدأت المؤسسة العامة للتبغ اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستلام محصول التبغ للموسم 2019-2018 من المزارعين، وذلك تحت عنوان «استمراراً للجهود الحكومية لدعم محصول التبغ وتسويقه بشكل كامل».

■ سمير علي

وقد بدأ بالمقابل تدمير المزارعين مما أسموه «ظلم المؤسسة» من خلال قراراتها التي اعتبروها «غير منصفة»، وخاصة حول المساحات المسموح بزراعتها، وكمية الإنتاج المعتمدة من قبلها للاستلام عن كل دونم مزروع.

زيادة في المحصول رغم الأضرار

مدير عام مؤسسة التبغ، أوضح عبر إحدى وسائل الإعلام أن: «إنتاج التبغ المقدر لهذا الموسم يبلغ نحو 12 ألف طن، في زيادة عن الموسم السابق رغم الظروف المناخية غير المناسبة». مؤكداً أنه: «سيتم شراء التبغ حسب المواصفات الفنية ودرجات الجودة إنصافاً للمزارعين، ولتمييز المزارع الذي التزم بتعليمات المؤسسة، وتعاون مع الجهاز الزراعي للحصول على منتج ذي مواصفات جيدة»، وذلك عن طريق لجان الشراء المشكلة لهذه الغاية وفقاً للبرنامج الزمني الذي حددته المؤسسة بحسب الأصناف والمناطق، لافتاً إلى أنه: «سيتم تسديد ثمن التبغ المورد للمزارعين بأسرع وقت ممكن وذلك بعد حساب معاملاتهم».

يشار بهذا الصدد إلى أن محصول التبغ في المنطقة الساحلية تعرض لأضرار كبيرة، كما غيره من المحاصيل، نتيجة العواصف المطرية التي أتت على المنطقة خلال فصل الشتاء الأخير، وقد ورد عبر سانا بتاريخ 2018/5/13، أن محافظة طرطوس «تعرضت قبل 15 يوماً لعاصفة بردية أدت إلى تضرر 2811 دونماً من محصول التبغ في قرى بلوسين ودير الجرد ورام ترزة وبدوقة



وحادة وشمسين والطواحين حيث تتراوح نسبة الضرر بين 30 و90 بالمئة».

الإنتاج بين الواقع والتعليمات

لسان حال مزارعي التبغ يقول: إن «المؤسسة ظلمتهم باتخاذها قرارات غير منصفة كعدم السماح لهم بتسليم المؤسسة أكثر من 250 كغ للدونم الواحد، في الوقت الذي يصل إنتاج الدونم من صنف البلدي إلى 350 كغ، كما أنها لا تسمح ببيع الفائض عن المسموح به إلى التجار»، كما أنها: «لم تبلغهم بالمساحة المسموح بزراعتها قبل بداية الموسم، ولم يعلموا بهذا القرار إلا بعد الانتهاء من جني المحصول كله، مؤكداً: أن المؤسسة قامت بتوزيع بذار التبغ من صنف البلدي (شك البنت) وبعد انتهاء الموسم، تقول: إنه صنف غير مرغوب به»، وذلك بحسب ما ورد عبر إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2018/9/16.

وفي رده على ما ورد على السنة المزارعين قال مدير عام مؤسسة التبغ: «إن المؤسسة تقوم بتوزيع البذار على مزارعي التبغ، حسب الصنف والمساحة المرخصة، وأيضاً الكميات المطلوب إنتاجها لتغطي الحاجة، مع المحافظة على مخزون كاف في مستودعات المؤسسة». وقد ذكر أيضاً: «أن المؤسسة سوف تقوم بشراء التبغ من المزارعين ودفع قيمته على الوزن فقط، وذلك حسب درجات الجودة، فكل صنف ولكل درجة سعر محدد، كما أن المؤسسة ستشتري كامل الكميات التي ينتجها المزارعون من كل أصناف التبغ، شرط ألا يكون منتجاً في مناطق المخالفات، لأن الزراعات المخالفة تطبق عليها القوانين المرعية حسب النظام المعمول به في المؤسسة».

تراجع كبير بالإنتاج

تجدر الإشارة إلى أن التبغ السوري يعتبر من أجود أنواع التبغ العالمية، وهو الأول عربياً، والثالث على مستوى المحاصيل السورية في الترتيب، وذلك قبل سني الحرب والأزمة، التي أدت إلى تراجع إنتاج هذا المحصول، بالتضافر مع الظروف الجوية وموجات البرد المتتالية خلال السنوات القليلة الماضية، مع السياسات الزراعية والتعليمات المطبقة، ما أدى إلى أضرار كبيرة حصدها المزارعون بالإضافة إلى الاقتصاد الوطني، حيث سبق وأن سجل المحصول كمية إنتاج وصلت إلى 27 ألف طن تقريباً في عام 2004، كان للمنطقة الساحلية الحصة الأكبر منها، والتي تقدر بنصف الإنتاج تقريباً. وبالمقارنة بين كم الإنتاج الحالي، مع ما كان قبل عقد من الزمن تقريباً، يتضح

مقدار التراجع بهذا المحصول الإستراتيجي على مستوى الزراعة والإنتاج، الأمر الذي يفرض ربما إعادة النظر بسياسات الدعم المعطى عنها لهذا المحصول من أجل استعادته كما كان عليه سابقاً، إن لم نقل زيادته، مع ما يرافق ذلك من تدليل للصعوبات في وجه المزارعين على مستوى مستلزمات العملية الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك استلام كامل الكميات المنتجة، حيث بدأ هذا المحصول أيضاً يتعرض للاستبدال بزراعات أخرى ذات جدوى أكبر للمزارعين، ما يعني المزيد من التراجع على مستوى الإنتاج مستقبلاً. وليبقى السؤال الأخير على السنة مزارعي التبغ: ماذا بشأن كميات الإنتاج المرفوضة بالاستلام في ظل الحصر والمنع والمخالفة؟

بدأ هذا المحصول أيضاً يتعرض للاستبدال بزراعات أخرى ذات جدوى أكبر للمزارعين ما يعني المزيد من التراجع على مستوى الإنتاج مستقبلاً

هل ستحل مشكلة القمامة قبل أن تتسع وتعمق؟



أما مختار حي الورود فقد أوضح: «إن الازدحام الحاصل في المنطقة سبب تراكم القمامة بعد ساعات من إزالتها، مؤكداً: أنها ترحل بشكل يومي وعلى مدار ثلاث ورديات صباحاً وظهراً ومساءً، وعند حصول أي عطل فإن سيارات القمامة يستعاض عنها بـ «بوكس» صغيرة أو أية ضاغطة مؤقتة».

وقد أوضح رئيس المكتب الفني في ضاحية قدسيا «إن ضاحية قدسيا بشكل عام تعاني نقصاً في عمال التنظيفات، فعدد عمال النظافة اليوم 21 عاملاً وهذا قليل جداً فنحن بحاجة إلى 100 عامل على الأقل حتى نتمكن من تغطية خدمات النظافة».

الدعم المالي واللوجستي

السؤال الذي ما زال يتداوله المواطنون على ألسنتهم: هل ستحل مشكلة النظافة والقمامة بالاقتراعات والتوجيهات دون الدعم المالي واللوجستي الحقيقي؟ فنقص عمالي النظافة على سبيل المثال يعتبر أحد الأسباب الرئيسية وذلك بسبب تدني الأجور، تلي

تزايد شكاوى المواطنين اليومية في الكثير من المدن والبلدات حول النظافة والقمامة، ومواعيد ترحيلها وقلة عدد الحاويات في الشوارع وعلى مفارق الحارات، مع ما يرافق تراكم القمامة من تداعيات سلبية على المستوى الصحي والبيئي، ناهيك عن تكاثر الحشرات والقوارض، وعن الروائح الكريهة والأذى البصري.

■ مراسل قاسيون

غالبية المسؤولين عن حل هذه المشكلة من رؤساء بلديات وغيرهم، يعترفون بوجود المشكلة وبالتقصير في حلها، وكل منهم يعزي ذلك لبعض الأسباب، بحسب الظرف المكاني والزمني.

اعتراف ولكن!

رئيس بلدية جرمانا، التي تعاني من مشكلة مزمنة على مستوى النظافة وترحيل القمامة، وبحسب بعض وسائل الإعلام: «لفت إلى وجود مشكلة حقيقية في تأمين عمال النظافة، ولاسيما أن هناك شواغر لعقود سنوية وعقود مؤقتة، ولكن لا أحد يتقدم للعمل في نظافة مدينة جرمانا لأسباب كثيرة، منها: ضعف الرواتب وأسباب أخرى ناجمة عن الأزمة».

ذلك مشكلة نقص سيارات ترحيل القمامة والضواغط، لتختم بالنقص بعدد الحاويات المتوفرة في كل منطقة وبلدة، مع عدم إغفال عوامل اللامبالاة والاستهتار والفساد، وعوامل التباين في تقديم الخدمة بحسب طبيعة المكان وسكانه، أي عوامل المحسوبية، فبعض الشوارع أنظف من غيرها، وعدد الحاويات فيها أكثر كذلك، ومواعيد ترحيل القمامة منها أكثر تواتراً وانتظاماً، وليختم ذلك كله بغياب رش المبيدات الحشرية بشكل منتظم.

بالانتظار

أخيراً، ورد عبر وسائل الإعلام أن وزارة الإدارة المحلية والبيئة أصدرت تعميماً للمحافظات، أكدت فيه ضرورة موافاة الوزارة بتقرير يبين الوضع الحالي للنظافة في الوحدات الإدارية والمشاكل التي تواجهها في ترحيل القمامة، والاقتراعات اللازمة لتحسين واقع النظافة، مع الإيعاز بمتابعة الترحيل اليومي للقمامة المنزلية من أماكن تجميعها والتأكيد على ضرورة

إلغاء الرمي العشوائي وحرق النفايات».

ولنتظر مع المواطنين لنرى نتائج هذا التعميم كيف ستثمر عملياً، وهل ستحل بعده مشكلة القمامة أم ستتسع وتعمق أكثر؟ خاصة وأن هذه المشكلة القيمة والمزمنة سبق وأن تم الحديث عنها مراراً عبر الكثير من وسائل الإعلام، وكل مرة عن منطقة أو حي أو بلدة، وسبق للكثير من الوحدات الإدارية والبلديات أن تقدمت باقتراحاتها وطالبها من أجل حلها!

تحقيق في «اجتياح الأموال العامة والخاصة»



إلا أنه لم يتضمن الإشارة إلى دعوى الحق العام أمام قاضي التحقيق المالي الأول في دمشق، التي سبق وأن تم الإعلان عنها منذ أكثر من سنتين، خاصة وأنه لم يشر عن مالها ما يمكن إضافته من معلومات.

وبهذا الصدد، من الهام التأكيد على حقوق الدولة بممتلكاتها العامة من أبنية ومنشآت تعرضت هي الأخرى للدمار والسرقة والنهب، من أجل توثيقها وتحريك الدعاوى بحق كل من ساهم أو كان له دور بما تعرضت له، أفراداً ودولاً، بالإضافة إلى حقوق جميع السوريين ممن تعرضت بيوتهم وممتلكاتهم للدمار والسرقة والنهب خلال سنوات الحرب والأزمة، وصولاً إلى تحريك الدعاوى بمواجهة كل المساهمين بعمليات الدمار والنهب التي تعرضت لها ممتلكاتهم، وصولاً إلى حق هؤلاء بالتعويض عن كل ما أصابهم من ويلات، مادية ومعنوية، على أن يشمل ذلك المواطنين المتضررين كافة وعلى جميع الأراضي السورية.

على ذلك يبدو السؤال المشروع على أسنة المواطنين: متى يحين موعد تشكيل لجان مشابهة بمهامها تضمن وصولهم إلى حقوقهم قيد الانتظار؟

فعمليات التوثيق المطلوبة للوصول إلى اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية ستستغرق وقتاً طويلاً وفقاً لمقاييس زمن عمل اللجنة أعلاه، ما يعني: أن إجراء الممثل بتشكيل مثل هذه اللجان يعتبر ذا أهمية وأولوية قصوى بالنسبة إلى المواطنين المتضررين، باعتبارها الخطوة الأولى للوصول إلى بعض حقوقهم المفترض بأنها مصانة بحسب القوانين المحلية والدولية أيضاً.

فهل ستقوم وزارة العدل بتشكيل لجان خاصة بحقوق المتضررين من عموم المواطنين أسوة بأصحاب المنشآت الصناعية والتجارية، أم أن حقوق هؤلاء تختلف عن سواهم؟

وبقيمة الأضرار اللاحقة بالمنشآت المسروقة والمتضررة التي تعود لمليتها للدولة». وفي نهاية شهر حزيران 2016 تداولت وسائل الإعلام بياناً صادراً عن وزارة العدل أعلنت عبره عن: «تحريك دعوى الحق العام في مواجهة المدعى عليه رجب طيب أردوغان أمام قاضي التحقيق المالي الأول في دمشق بجرم اجتياح الأموال العامة والخاصة، وإلحاق الضرر بالمنشآت العامة والسرقة الموصوفة وتخريب وإتلاف وسرقة المال العام».

وأضاف البيان: «إن إدارة قضايا الدولة تقدمت بادعاء شخصي تبعاً للدعوى الجزائية في مواجهة رجب طيب أردوغان بصفته الشخصية إضافة إلى منصبه كرئيس للجمهورية التركية وفي مواجهة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية في تركيا بصفتهما المسؤولين مالياً». «وقد أتى الادعاء على خلفية سرقة 37 منشأة صناعية ومعملاً في حلب، بلغت قيمة الأضرار الناجمة عنها 5,295 مليارات دولار، وهي التي تم استكمال أوراقها ودراستها حتى تاريخه».

حقوق قيد الانتظار

ما سبق أعلاه، يوضح بأن عمل اللجنة المشكلة بمنصف عام 2015، والتي منحت مدة 3 أشهر لإنجاز عملها على الأكثر، استغرقت أكثر من عام للوصول إلى تحريك دعوى الحق العام، استناداً إلى ما تم توثيقه من خلالها على مستوى 37 منشأة فقط، وهو من كل بدأ إنجاز يبني عليه على الرغم من طول المدة الزمنية التي استغرقتها هذه الإجراءات، وربما بناء عليه صدر القرار الجديد الذي وسع مهمة عمل اللجنة بحيث شملت بالإضافة إلى حلب وإدلب كلاً من «دير الزور - الرقة - الحسكة - القامشلي»، حيث أشار القرار إلى أن مهام اللجنة هي: استكمال لأعمال اللجنة المشكلة بعام 2015،

تداولت وسائل الإعلام مؤخراً خبراً يقول: «إن وزير العدل أصدر قراراً بتشكيل لجنة قضائية مهمتها تهيئة الملفات القضائية لملاحقة العصابات الإرهابية المسلحة التي قامت بسرقة المنشآت الصناعية والتجارية في محافظات حلب وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة والقامشلي، والتي تم نقلها إلى الأراضي التركية».

عاصي اسماعيل

وفي المضمون ورد في متن القرار أن مهمة اللجنة: «تهيئة الملفات القضائية اللازمة لملاحقة العصابات الإرهابية المسلحة التي قامت بسرقة المنشآت الصناعية والتجارية في محافظات حلب وإدلب ودير الزور والرقة والحسكة والقامشلي والتي تم نقلها إلى الأراضي التركية وأية مواد أو تجهيزات (الات - مواد إنتاج - مواد أخرى...) موردة لصالح منشآت تقع داخل الجمهورية العربية السورية، وتم نقلها بعد سرققتها إلى الأراضي التركية، وملاحقة أية شخصية طبيعية أو اعتبارية ساهمت في ذلك وخصوصاً الحكومة التركية أمام القضاء الوطني، وغيره في المحاكم الإقليمية والدولية والمختصة». كما ورد في متنه أيضاً: «تستكمل اللجنة أعمال اللجنة المشكلة بقرارنا رقم 4053 تاريخ 2015/8/10».

تاريخ وأرشيف

مطلع شهر آب من عام 2015 أصدر وزير العدل قراراً يقضي بتشكيل لجنة مهمتها: «تهيئة الملفات القضائية اللازمة لملاحقة العصابات الإرهابية المسلحة التي قامت بسرقة المنشآت الصناعية من محافظتي حلب وإدلب ونقلها إلى الأراضي التركية وملاحقة أية شخصية اعتبارية أو طبيعية ساهمت في ذلك وخصوصاً الحكومة التركية أمام القضاء الوطني، وغيره من المحاكم الإقليمية والدولية المختصة، على أن تنجز اللجنة عملها خلال ثلاثة أشهر على الأكثر». في نهاية آب 2015، وعبر صحيفة الثورة الرسمية، قال رئيس اللجنة: «تردنا يومياً

الكثير من الاتصالات الهاتفية من أصحاب المشاريع الصناعية المسروقة، ونوضح لهم المطلوب، وننتظر منهم ورود الطلبات الخطية أو أية وثيقة تساعد على معرفة المنشآت المسروقة وخاصة إلى تركيا، وقد أجرينا اتصالات مع غرف الصناعة والتجارة بحلب وإدلب ليتم موافقتنا وبسرعة بالطلبات الخاصة بهذه القضية». وأضاف: «اللجنة تأمل أن تردها الطلبات بأسرع وقت لكي تتمكن من القيام بعملها بشكل سريع، لوضع الأمور في نطاها القانوني الصحيح لملاحقة السارقين سواء في الداخل أم تركيا، لأن هذا العمل الذي ضرب الاقتصاد الوطني والبنى التحتية يصنف تحت عنوان الإرهاب المسلح، وتستمر اللجنة باستقبال الطلبات حتى إنجاز هذا العمل نهائياً ولجميع أصحاب المنشآت المسروقة حيث بدأت تردها ومنذ نحو أسبوع عشرات الطلبات والاتصالات ويتم توثيقها تبعاً حتى يعاد الحق لأصحابه».

وبتاريخ 2016/6/26، وعبر صحيفة الثورة، قال رئيس اللجنة: «قامت اللجنة برفع تقريرها إلى السيد وزير العدل من أجل إقامة الدعوى الجزائية من قبل النيابة العامة ضد المدعو رجب طيب أردوغان والعصابات الإرهابية، وكل من يظهره التحقيق من رؤساء دول أو رؤساء حكومات بصفاتهم الشخصية أو أفراد بجريمة السرقة، أو جرائم التخريب، التي ترافقت مع جرائم السرقة وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني السوري وأمالك الدولة والأفراد والادعاء مدنياً من قبل الدولة السورية ممثلة بالوزراء المختصين، لاسيما وزراء المالية والصناعة والاقتصاد وذلك تبعاً للدعوى الجزائية والمطالبة بقيمة الأضرار التي لحقت هذه الجرائم بالاقتصاد الوطني،

متى يحين موعد تشكيل لجان مشابهة بمهامها تضمن وصول المواطنين إلى حقوقهم قيد الانتظار؟

تعلن وزارة الكهرباء أنها تعمل على تقليص الاسترجار غير المشروع للكهرباء، وأن هذه العملية تتوسع سنوياً، ولكن البيانات المنشورة تقول عكس ذلك... فما مدى فعالية ضبوطات الوزارة في رصد سرقة الكهرباء، وكيف يمكن أن تكون أكثر فعالية؟

تمخّضت الوزارة فولدت فأراً

سرقة الكهرباء: 0,5% من الإنتاج!



■ عشتار محمود

الوزارة نشرت بيانات حول الكميات والقيم الكلية للكهرباء المسروقة خلال النصف الأول من العام الحالي، نستطلع أهم أرقامها.

48,8 مليون كيلو... لا شيء يُذكر!

48,8 مليون كيلو واط ساعي هي القيمة الكلية للمسروقات من الكهرباء، وهي فعلياً لا يمكن أن تمثل مجمل الاسترجار غير المشروع، من الإنتاج الكهربائي السوري، بل هي عملياً القيمة التي تم تسجيل ضبوط بها من قبل الوزارة، والبالغة حوالي: 15 ألف ضبط. ويدل على هذا نسبتها المنخفضة من الإنتاج بشكل كبير. حيث لا تشكل سوى نسبة 0,5% من الإنتاج بالحد الأقصى! بينما كانت هذه النسبة في عام 2011 تقارب 14-15%.

وقد قدرنا النسبة بافتراض أن إنتاج النصف الأول من العام الحالي، بلغ 10 مليار كيلو واط ساعي، وسأوى إنتاج الفترة ذاتها من العام الماضي «وفق التقرير الإحصائي لمركز بحوث الطاقة السوري».

بينما في عام 2011 كانت تقديرات مجمل الفاقد الكهربائي تقارب 30% من الإنتاج الكلي، أي: حوالي: 14 مليار كيلو واط ساعي، من بينها حوالي 7 مليار كيلو واط ساعي فاقد فني في خطوط الشبكة، والباقي حوالي 7 مليار كيلو تقريباً فاقد تجاري.

وبعد أن سجلت وزارة الكهرباء الضبوط، فإنها لم تستطع تحصيل

المبالغ المطلوبة كافة، بل تم تحصيل 620 مليون ليرة تقريباً، بينما يفترض أن تبلغ قيمة التحصيل قرابة 1,2 مليار ليرة، وفق وسطي لسعر الكيلو واط 24 ليرة. ما يشير إلى انخفاض الضبوط من المستهلكين الكبار، وتركزها لدى صغار المستهلكين حيث التعرفه أقل.

ألا يتوفر ما يدعم أرباح الكهرباء العامة؟

النسبة الأكبر من الفاقد التجاري غير مضبوطة، ولا يمكن ضبطها عبر الجباة الدوارين وعمليات المراقبة. بل إن الوصول الجدي إلى تعويض خسائر الكهرباء وفروقات التحصيل يجب أن تكون بطرق أكثر فعالية.

فأولاً: من الضروري معالجة الفاقد الفني الذي يقدر في عام 2011 بنسبة 16%، والذي ازداد بالتأكيد مع تراجع مستويات الصيانة، وزيادة مستويات التخريب في الشبكة خلال سنوات الأزمة.

وثانياً: من الضروري الوصول إلى آلية إلكترونية للاشتراك وتسجيل الاستهلاك والساد.

إن كلاً من الأول والثاني، يتطلب إنفاقاً حكومياً لتطوير البنية الكهربائية وتحديداً في النقل والتوزيع، الأمر الذي تتحفظ السياسة الاقتصادية عن القيام به حتى قبل الأزمة،

وتحديداً بعدها. رغم أن المخصصات الاستثمارية للوزارة مرتفعة نسبياً، والأهم: أن مخصصات الوزارة من دعم الكهرباء المسجل على الورق، لم تقل في أي عام من أعوام الأزمة 200 مليار ليرة، بل وصلت إلى ما يفوق 400 مليار ليرة! وهذه المخصصات هي موضع تساؤل حول وجود دعم فعلي للكهرباء، وتحديداً بعد أن توفر الغاز المحلي، والفيول محلياً، وبعد أن ارتفعت تعرفه الكهرباء بنسب أقلها 30% في الاستهلاك المنزلي! ما يجعل التساؤل مشروعاً: هل فعلاً دعم الكهرباء بمئات المليارات؟ ألا يتوفر منه على الأقل ما يمكن أن يحقق نقلة نوعية في نقل الكهرباء وتوزيعها وتحصيلها؟! ولماذا هذا التحفظ على التطوير الفعلي لإيرادات الكهرباء العامة، وإبقاء الخسائر المتركمة تسجل على الورق؟!

هل يقصد الجباة كبار المستهلكين؟

طالما أن الأسئلة السابقة لا تمتلك أجوبة في اللحظة الحالية، إلا التسوية المتعلقة بظروف الأزمة، فإنه حين امتلاك الإرادة الفعلية للحد من مسالة هدر الكهرباء، يمكن التعامل بطرق أكثر عملية للوصول إلى مستوى أعلى من تسجيل الضبوط، وذلك عبر التوجه إلى ضبط مخالفات الاستهلاك الأكبر،



من استهلاك الكهرباء! «قاسيون 599». وبالتالي، فإن ملاحقة الورش الصغيرة، والمحال التجارية الصغيرة، والمستهلكين المنزليين من سارقي الكهرباء بغيره لا يتجاوز استهلاكها 600 كيلو في الدورة، هي عملية عبثية لأن هؤلاء أعدادهم كبيرة، واستهلاكهم قليل، وقدرتهم على التخلص من دفع الفواتير أقل. بينما الفاقد التجاري الفعلي، موجود منطقياً لدى كبار المستهلكين، القادرين على تهريب الجباة بل الإدارات الكهربائية العليا، عدا عن قدرتهم على تمويلها بالرشاوى، مقابل «النوم على الضبوط المحرزة».

حيث يتواجد هذا الاستهلاك. فعلياً نسبة 83% من ضبوط الوزارة تعود للاستهلاك المنزلي، بينما قد يؤدي تركيز الضبوط على المستهلكين الكبار، المنزليين منهم أو الصناعيين والتجارين، إلى فعالية أعلى في تحصيل المبالغ. ففي سورية عام 2011 كان 9% من المستهلكين المنزليين الكبار يستهلكون نسبة 10% من الاستهلاك المنزلي. وكان أقل من 1% من المستهلكين التجاريين يستهلكون أكثر من 30% من الاستهلاك التجاري. وحوالي 800 مشترك صناعي يستهلكون 14,5% من الكهرباء، بينما 59 ألف حرفي يستهلكون 0,1%

إلى حين امتلاك الإرادة الفعلية للإنفاق على تطوير البنية الكهربائية العامة يمكن للوزارة أن توجه جباتها إلى كبار المستهلكين حيث السرقات الكبرى

وربما الأهم، السؤال عن حجم الفاقد التجاري الممنوح من الوزارة ذاتها لكبار المستهلكين. الأمر الذي لا نستطيع تقديره لأنه غير معلن، فالتعرفه الممنوحة لكبار المستهلكين من المستثمرين في القطاع الخاص، على التوتّر 230 ك.ف تعرفه غير معلنة، كما كل الشرائح الأخرى، كما تشير قرارات التعرفه الأخيرة، والقرار 1760 الصادر بتاريخ 28-12-2016: «تحدد تعرفه مبيع الكيلو واط، حسب فترات الاسترجار، والعوامل الأخرى التي تضمنتها عقود التزويد بالطاقة الكهربائية، ومقاولات الاشتراك التي يتم إبرامها مع المشتركين على التوتّر 230 ك.ف، وتبعاً لنوع الصناعة أو الاستثمار والاستطاعة التعاقدية، وحسبما توافق عليه أو توصي به الجهات الوصائية العليا». فلماذا لا يحق للسوريين أن يعرفوا ما الذي يدفعه، كبار المستهلكين الكهربائيين، وهل يعطى هؤلاء إعفاءات كهربائية، وتخفيضات؟ وما حصة هؤلاء من الفاقد الكهربائي، ومن الفارق بين الإنتاج والتحصيل!؟

أموال الودائع في المصارف الخاصة 2017

تتزايد الودائع المودعة في المصارف السورية الخاصة، وفي العدد الحالي نرصد التغير في كتلة هذه الودائع بين عامي 2016-2017، وتوزعها بين الليرة والدولار.

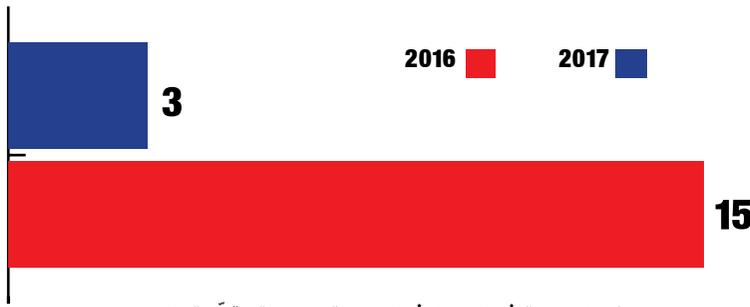
-80%

خسرت الودائع السورية في المصارف الخاصة 80% من قيمتها الفعلية إذا ما قيمت بالدولار. حيث انتقلت من 15 إلى 3 مليار دولار تقريباً.

بقي 20% من القيمة الفعلية

507 مليار ليرة، أي: حوالي نصف تريليون ليرة، الزيادة في قيمة الودائع في المصارف الخاصة بين عامي 2011-2016، ولكن بأخذ هذه القيم بالدولار فإن الزيادة تنقلب انخفاضاً حاداً في القدرة الفعلية لهذه الودائع.

الأموال المودعة في المصارف الخاصة - مليار دولار



الودائع المودعة في المصارف السورية الخاصة مقيّمة بالدولار

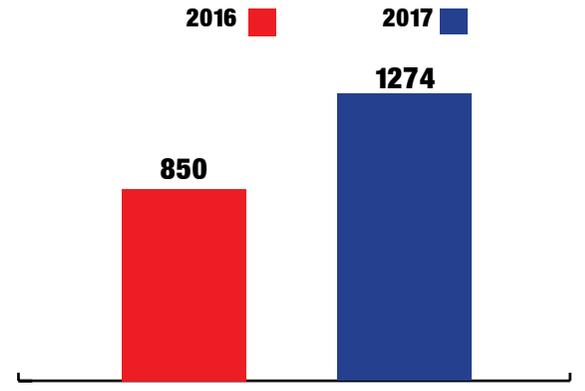
50%

بلغت زيادة الودائع في المصارف الخاصة السورية نسبة 50% بين عامي 2016-2017، لتصل إلى أكثر من تريليون وربع ليرة.

424 مليار ليرة إضافية

أضاف المودعون في المصارف الخاصة 424 مليار ليرة إلى حساباتهم في عام 2017، بالقياس إلى الكتلة التي كانت مودعة في المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية عام 2016.

الأموال المودعة في المصارف الخاصة - مليار ليرة سورية



مجموع الودائع المودعة في المصارف الخاصة السورية

نسبة الودائع من الكتلة النقدية

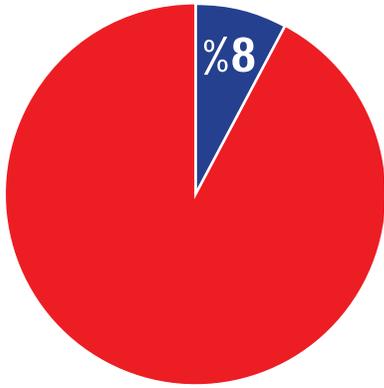
لا توجد تقديرات دقيقة للكتلة النقدية المتداولة في السوق بالليرة السورية، ولكن تقديرات في عام 2016 أشارت إلى وصولها إلى 6500 مليار ليرة تقريباً. ما يعني: أن المصارف الخاصة لا تزال تساهم بنسبة قليلة من تعبئة كتلة الليرة الموجودة في السوق السورية.

بين الليرة والدولار

توزعت الودائع في المصارف الخاصة السورية بين الليرة والدولار، وشكلت ودائع عملاء المصارف الخاصة بالدولار النسبة الأكبر، حيث بلغت الودائع بالليرة 530 مليار من أصل 1274، بينما الباقي كان بالعملة الأجنبية.

ودائع المصارف الخاصة بالليرة من مجمل كتلة الليرة - %8

ودائع الليرة في المصارف الخاصة



8%

تبلغ كتلة الودائع بالليرة السورية الموجودة في المصارف الخاصة، حوالي 530 مليار ليرة، ولا تشكل إلا نسبة 8% من مجمل كتلة الليرة التي تقارب أو تزيد عن 6500 مليار ليرة.

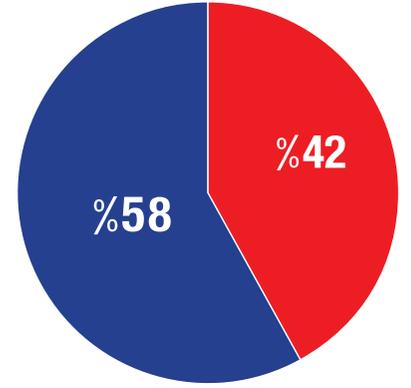
توزع الودائع على العملات

بالليرات السورية

بالعملات الأجنبية

1.7 مليار دولار

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية المودعة في المصارف الخاصة السورية في عام 2017 ما يعادل 744 مليار ليرة، أي: حوالي 1,7 مليار دولار.



زادت ودائع المودعين في المصارف الخاصة بنسبة 50%، سواء المصارف التقليدية أو الإسلامية التي لا فرق جدياً بين منطقتها وأعمالها. وهذه الزيادة الهامة تعبر عن جانبين: زيادة عوائد ودخول كبار المودعين أولاً، وزيادة عملية الإيداع من كتلة الليرات الموجودة في السوق السورية ثانياً. والأولى أكثر رجحاناً من الثانية، لأن الودائع بالليرة في المصارف الخاصة لا تزال تشكل نسبة قليلة من الكتلة الكبيرة بالليرات السورية الموجودة في السوق، أي: أن عملية التحول نحو إيداع النقد في النظام المصرفي لا تزال ضعيفة.

الأهم، أن الخسارة الكبرى الفعلية في الودائع لم تعوّض بعد، فعملياً هرب إلى الخارج ما يزيد على 80% من ودائع المصارف الخاصة، ومبالغ تقارب قيمتها 12 مليار دولار. سمحت القوانين السورية بحرية خروجها من البلاد خلال سنوات الأزمة.

اليوم تبلغ كتلة الودائع في المصارف الخاصة بإجماليها ما يقارب 3 مليار دولار، من بينها 1,7 مليار دولار بالعملات الأجنبية فعلياً. وهي ترتبط إلى حد بعيد بإعطاء المصارف الخاصة في عام 2017 دوراً أساسياً في تمويل مستورات التجارة الخارجية، التي قاربت 64 مليار دولار في 2017.



الدولار يعود إلى موطنه... والعملات تنخفض

عرضت وكالة بلومبرغ مجموعة من البيانات حول أسواق العملات في الدول الصاعدة: حيث إن عمليات البيع وانخفاض الأسعار في أسواق جميع دول أطراف المركز الرأسمالي، وصلت إلى مستوى تاريخي، وتجاوزت مستويات عام 2008.

قاسيون

استمر التراجع في سوق الأسهم لمدة 222 يوماً، وفي أسواق العملات منذ 155 يوماً، أما في أسواق السندات النقدية فإن التراجع مستمر منذ 240 يوماً، ولم تصل السوق إلى أقل مستوى انخفاض بعد. قبل عام 2013 كانت الأسواق المالية للدول الصاعدة في حالة نشوة، نتيجة تدفقات المال الرخيص من دول الغرب. وانقلب الحال منذ الإعلان في عام 2013، بأن سياسة التيسير الكمي ستصل إلى حد، في تشرين الأول 2014.

تراجع الاستثمارات

بنسبة 84% خلال شهر

باستثناء انتعاشات مؤقتة وفردية في الأسواق المالية للدول النامية، فإن الاتجاه نحو الانخفاض هو اتجاه مرسوم، وقد وصل في عام 2018 إلى مستوياته الخطرة. تدفق الاستثمارات إلى المحافظ الاستثمارية في الدول النامية بلغ 13,7 تريليون دولار في تموز الحالي. «وفقاً لمعهد التمويل العالمي»، وقد انخفض سريعاً إلى 2,2 تريليون في شهر آب. أما ميزان تدفق رأس المال للدول النامية سالب منذ وقت طويل، حيث إن التدفقات الصافية الخارجة تفوق الداخلة بكل أشكالها «الاستثمار المباشر، الاستثمار في المحافظ الاستثمارية وغيرها».

ومقابل حالات ارتفاع استثنائية مثل: الروبية الأندونيسية التي وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ 20 عاماً. فإن عملات أخرى كالليرة التركية، والبيزو الأرجنتيني، والروبي الهندي، والريال البرازيلي، جميعها قد انخفضت وتستهزم بالانخفاض. السلطات النقدية في هذه الدول، تحاول احتواء تراجع قيم العملات، عبر رفع أسعار الفائدة، وبيع الاحتياطي الذهبي، ومحاولة تعديل التراجع عبر اقتراض قروض جديدة لسداد القروض القديمة. الأرجنتين على سبيل المثال، وافقت مع صندوق النقد الدولي على شروط الحصول على قرض بمقدار 50 مليار دولار، لسداد قروضها السابقة، وهو رقم كبير بشكل غير متوقع. كان هنالك أيضاً انخفاض في سعر صرف الروبل، ولكن بالمقارنة مع وضع العملات الأخرى، فإن مسار تراجعها ليس درامياً إلى حد بعيد. حيث في مطلع أيلول وفي العاشر منه تحديداً، فإن سعر الصرف وصل إلى 70 روبل مقابل الدولار، ثم انخفض قليلاً. من الواضح أن الانخفاض هو الاتجاه



الأوروبي، وستبدأ في بنك اليابان. إن هذه العملية ستعمل أيضاً كالمكنسة الكهربائية، ولكنها لن تشفط هذه المرة الأصول المالية للبنوك والسندات، بل الأموال، ستسحب الدولار المتدفق عبر العالم، ما يعني: تقليص تدفق المال عبر الاقتصاد العالمي وما يثيره هذا من أزمات، وتراجع الدولار إلى الولايات المتحدة... التي يجب أن تنمو بسرعة كي لا تنخفض قيمة الدولار بسرعة كبيرة أيضاً، فهل هذا ممكن في ظل الاضطراب العالمي والمالي تحديداً؟ يريد الفيدرالي الأمريكي عبر رفع سعر الفائدة، وتقليص التمويل العالمي بالدولار، أن يثير الاضطراب في الأسواق العالمية وتحديداً سوق عملات القوى الصاعدة، وأن يعيد تدفق الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولكنه بهذه العملية يحول معظم فائض الدولار إلى الولايات المتحدة، ويزيد من خطر خسارة قيمته الفعلية. والأهم: أنه يرفع مخاطر نشوب أزمة مالية كبرى لا تستثنى أحداً، وتهدد قطاع المال ككل حيث توجد الهيمنة الأمريكية. ما يجعل انقلاب قوى العالم الجديد على منظومة الدولار، وخلق البديل، ضرورة لا يمكن تأجيلها، وتزداد إمكانيات تحقيقها في ظل أزمة تمويل عالمي، وتراجع الدولار إلى الولايات المتحدة، وتراجع قيمته مع تراجع مساحات انتشاره.

* عن مقال فالنتين كاتسانوف: انهيار العملات في الدول الصاعدة ناتج عن «مكنسة» الفيدرالي الأمريكي.

وصل في حزيران 2018 إلى 2%، حيث ارتفعت تكاليف عائدات الدين الأمريكي، وتكاليف الإقراض بنسبة 800%. ومع كل ارتفاع في سعر الفائدة في الولايات المتحدة، يزداد تسارع خروج الأموال من أسواق الدول النامية، مع كل ما ينتج عن هذا من اضطرابات. الأداة الأخرى التي يؤثر بها الفيدرالي، هي: بيع وشراء السندات والأوراق المالية. حيث إن الفيدرالي عبر سياسة التيسير الكمي، عمل كما المكنسة الكهربائية... فقام بشراء السندات العقارية والمالية وغيرها من البنوك، وقدم لها بالمقابل الدولار. وقد أدى هذا إلى ازدياد الأصول التي يمتلكها الفيدرالي بشكل فقاعي كبير. ففي عشية الأزمة كانت أصوله تقارب 0,8 تريليون دولار، وقد وصلت إلى 4,5 تريليون دولار. وكانت حاكمة الفيدرالي السابقة جانيت يالين قد أشارت إلى أنه ينبغي التخفيف من الحمل المتراكم بتريليونات السندات والأوراق المالية العقارية، عبر بيعها.

إزالة الألغام

من الفيدرالي عملية خطيرة

إن عملية إزالة الألغام من الفيدرالي الأمريكي، عملية خطيرة، فهي تعني: تخفيف أصول الفيدرالي، وكذلك التزاماته، وهي الدولارات المرسلة عبر العالم، وهي تعني عموماً: تقليص السيولة، التي بدورها تعتبر عملية خطيرة وتؤدي إلى أزمات. ومع ذلك فقد بدأها الفيدرالي الأمريكي الذي تقلصت أصوله إلى 4,2 تريليون دولار. وكذلك بدأت عملية التقليص ببطء في البنك المركزي

الواضح لأسواق عملات الدول النامية، وتحديداً إذا ما استمرت السياسات النقدية القديمة. حيث إن «كعب أخيل» في هذه السياسات، هو عدم وجود أية قيود تقريباً على حركة رؤوس الأموال خارج الحدود. الأمر الذي يعني إعطاء صلاحية تقرير قيمة العملات المحلية، لمصدري العملات العالمية، أو العملات الاحتياطية، وفي مقدمتها الدولار، واليورو. ما يعني: إعطاء الدور الأساسي في تحديد قيم العملات المحلية إلى مصدري الدولار الأمريكي في البنك الفيدرالي الأمريكي.

أداتان للتأثير:

الفائدة وبيع وشراء الأصول

يعتمد الفيدرالي الأمريكي على أداتين أساسيتين في التأثير على الأسواق المالية. الأولى: هي سعر الفائدة الصادر عنه، والثانية: هي عمليات الاحتياطي الفيدرالي في السوق، أي: بيع وشراء السندات. عشية الأزمة المالية في عام 2008 بلغ معدل الفائدة الصادر عن الفيدرالي الأمريكي 5,25%. وذلك بتاريخ آب 2007، وخلال عام تراجع المعدل إلى مستويات قياسية ليصل إلى 0,25% في آب 2008. وقد بقي السعر عند هذه المستويات المنخفضة لتسعة أعوام ونصف العام. حيث كان المال بهذه الفترة شبه مجاني، وتدفق جزء هام منه إلى المستثمرين القريبين من آلة الطباعة في الفيدرالي، ليشتروا مجموعة كبيرة من الأصول المالية في أسواق الدول النامية. في 11-2015 بدأ السعر يرتفع واستمر الارتفاع حتى

مع كل ارتفاع في سعر الفائدة في الولايات المتحدة يزداد خروج الأموال من أسواق الدول النامية التي لا تقيد حركة الأموال

اتساع فجوة عدم المساواة بين البشر



أصل 189 بلداً، يصنف اليوم 59 بلداً ضمن المجموعة ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، و38 بلداً ضمن المجموعة ذات التنمية البشرية المنخفضة.

وأحد أهم مصادر عدم المساواة داخل البلدان، هي: الفجوات في الفرص والإنجازات والتمكين بين النساء والرجال. فعلى مستوى العالم تقل قيمة مؤشر التنمية للنساء عن نظيرتها للرجال بنسبة 6%، وذلك بسبب انخفاض الدخل والتعليم العلمي لدى النساء مقارنة بالرجال في العديد من البلدان.

بين سائر المناطق النامية، وتبلغ الفجوة بين الرجال والنساء في مؤشر التنمية البشرية 14,5%، كما أن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة هو الأدنى بين المناطق النامية، بنسبة 21%.

تفاوت مستويات الرفاه بين البشر

بحسب البيانات الأخيرة، ووفقاً لمؤشرات التنمية «بات البشر في المتوسط أطول عمراً وأفضل تعليماً وأعلى دخلاً. غير أن فوارق شاسعة لا تزال تشوب مستويات الرفاه بين البشر في مختلف أنحاء العالم.. فمن

تحت هذا العنوان أورد الموقع الرسمي لـ «أخبار الأمم المتحدة» مقتطفات عن مؤشر التنمية البشرية لعام 2018، الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ورد فيه: «في المتوسط، يصل التفاوت في العمر المتوقع عند الميلاد بين مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً وتلك ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى 19 سنة، وسبع سنوات في فترة الدراسة» وبأن: «مثل هذه الفوارق الشاسعة تتكرر عبر 189 بلداً شملها مؤشر التنمية البشرية».

■ سوسن عجيب

التي نحتاج إلى التركيز عليها من حيث السياسات وكيفية تغيير ذلك.

وبحسب المؤشر فإن النرويج وسويسرا وأستراليا وإيرلندا وألمانيا تتصدر الترتيب فيه، بينما تسجل النيجر وجمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان وتشاد وبوروندي أدنى القيم بحسب الدليل، الذي يقيس إنجازات البلدان في مجالات الصحة والتعليم والدخل.

سورية الخاسر الأكبر عربياً

سجلت سورية أكبر الخسائر على مستوى التراجع في ترتيب مؤشرات التنمية، لتتراجع 27 مرتبة، تلتها في ذلك ليبيا متراجعة 26 مرتبة، ثم اليمن متراجعة 20 مرتبة، وقد عزا التقرير هذا التراجع في هذه البلدان لكونها جميعاً «تعاني من نزاعات».

وبحسب التقرير: «شهدت الدول العربية ارتفاعاً بنسبة 25,5% منذ عام 1990 على مؤشر التنمية البشرية، ولكن عند تعديل ذلك ليشمل عامل عدم المساواة، تخسر الدول العربية 25% من قيمة المؤشر الإجمالية، إذ تسجل المنطقة ثاني أكبر فجوة بين الجنسين

وقد ورد في مقدمة الخبر تنمة لعنوانه الإضافي المختار: «مكان الميلاد يؤثر على العمر ومستوى التعليم» ما يلي: «طفلان يولدان في بقعتين مختلفتين من العالم. طفل يولد في النرويج، البلد الذي يسجل أعلى قيمة في مؤشر التنمية البشرية، يتوقع له أن يعيش أكثر من 82 عاماً، وأن يتم 18 عاماً تقريباً من الدراسة. وعلى النقيض من ذلك، طفل يولد في النيجر، البلد الذي يسجل أدنى قيمة في مؤشر التنمية، فيتوقع ألا يتجاوز عمره 60 عاماً وألا يمضي أكثر من خمسة أعوام في المدرسة».

عدم المساواة

مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قال عن التقرير ما يلي: «إن عدم المساواة مستمر، وأن الفجوات أصبحت أكثر اتساعاً. إنه يعطينا فكرة عن مدى عدم الإنصاف وانعدام تكافؤ الفرص بالنسبة لطفل يولد اليوم اعتماداً على مكان ولادته. وهذا هو لبّ المؤشر، التعرف على الاختلافات، وإعطاؤنا فكرة عن النقاط

مجانية الإفقار والتجهيل



خاصة، ومن غير الجامعيين يمكن أن يكونوا لبنة هذه التنمية وإحدى ضروراتها، وحملة مسؤولية إعادة الإعمار المنشودة بعلمهم وعملهم، وكيف يكون ذلك مع الاستمرار بنفس السياسات التعليمية التي تبعد هؤلاء عن العملية التعليمية، وتدفعهم نحو المزيد من التهميش والفقر والتجهيل، باعتبارها المجانية الوحيدة المعترف بها والمفروضة بحكم الواقع والسياسات.

ليس على مستوى الجامعات والتعليم الخاص، بل على مستوى الجامعات الحكومية والدراسات العليا فيها، التي من المفترض أنها مجانية، ومجانيتها مصانة قانوناً ودستوراً. ولعل ما تجدر الإشارة إليه أخيراً، هو: التأكيد على أن المستقبل القريب، ومرحلة إعادة الإعمار التي تقول الحكومة بأنها تسخر إمكاناتها من أجلها، من المفترض أن تكون فيها التنمية البشرية ذات أولوية

به الكثير من الطلاب، وما فاضت به قريحتهم تعبيراً عن واقعهم ومعاناتهم، بنتيجة جملة القرارات الوزارية الصادرة والتصريحات المرافقة، التي أقل ما يقال عنها: أنها تتجاهل هذا الواقع وتلك المعاناة، ناهيك عما تنتج من فرز طبقي تباعاً، يستبعد به المفقرون وأصحاب الدخل المحدود من متابعة الدراسة والتعليم العلمي، ليفسح المجال أمام أصحاب المال والثروة لذلك دوناً عنهم،

■ مراسل قاسيون

التصريحات والعبارات ثقيلاً على قلوبهم وأسماعهم، خاصة مع ما تحمله من إصرار على الاستمرار بنفس السياسات التعليمية المتبعة في المرحلة الجامعية، مع كل الانعكاسات السلبية لهذه السياسات عليهم وعلى مستقبلهم.

فقد أوردت إحدى الطالبات على صفحتها، وهي الأولى على دفعتها المتخرجة هذا العام، بعض التعقيبات التي تبادرت لذهنها على إثر سماعها العبارات أعلاه، ومنها: «بالمنطق، المفروض من الدولة تشجع وتدعم وجود أشخاص بتحمل شهادات عليا ودرجات ماجستير ودكتوراه، مو العكس، وإذا الوزارة شايقة أنو الجامعات عنا ما بتحمل هاد العبء فبظن هي مو مشكلة الطلاب أبداً.. مو مشكلة طلاب تابعوا دراستهم تحت نار الحرب.. هي مشكلة ومسؤولية حكومة ووزارة المفروض أنها مسؤولة عن شي غير التصريحات»، وأضافت حول موضوع التأجيل الدراسي لغير القادرين على التفرغ للدراسات العليا بقولها: «الطالب إنسان ع فكرة، عندو أحلام وطموحات غير أنو يلحق رغيف الخبز.. ما بيكفي كانت الحرب ع جيلنا بتجي هيك تصريحات علينا كمان!»

المجانية بين الدستور والواقع ربما لا داعي للاستفاضة بما عقب

موجة جديدة من الاستياء عبر عنها الطلاب الجامعيون على مواقع التواصل الاجتماعي، على إثر التصريحات الأخيرة لمعاون وزير التعليم العالي، ما فتح المجال لاستعادة التصريحات الشبيهة السابقة التي اعتبرها هؤلاء لا تصب بخدمة العملية التعليمية، ولا بمصلحتهم ومستقبلهم.

وقد اقتبس الطلاب عن لسانه الكثير من العبارات التي تم تداولها، منها على سبيل المثال: «طالب الدكتوراه يتفرغ من عمله بإجازة من غير راتب، أو ترسله مؤسسته إذا كانت الدراسة ضمن مجال عمله وتعطيه إجازة مع راتب.. وإلا فليدرس المتفرغ فقط»- «إذا كان طالب الدراسات العليا غير قادر على تأمين متطلبات دراسته.. بإمكانه أن يؤجل دراسته سنة كي يؤمن ثمن دراسته»- «رسوم رياض الأطفال أعلى من رسوم الموازي»- «أعطني مثلاً واحداً في العالم عن الجامعات المتقدمة تقبل طالب ماجستير بدون تفرغ كامل»- «وزارة التعليم العالي ليست مؤسسة ربحية، والرسوم المفروضة على الطالب ليست مرتفعة نسبياً، علماً أن الوزارة تدفع أثماناً كبيرة للمواد وتجهيزات المخابر».

غير مفاجأة لكنها ثقيلة التصريح والعبارات أعلاه لم تكن مفاجأة للطلاب، فقد سبق وأن سمعوا شبيهاتها خلال الأشهر القليلة الماضية، وخلال السنوات الماضية أيضاً، ناهيك عما لمسوه من ممارسات عملية تجاههم بموجب بعض القرارات والتعليمات الوزارية، ومع ذلك كان وقع هذه

«ظواهر مدهشة»: العام الأعلى تعاسة!



عام 2017 هو العام الأعلى تعاسة منذ أكثر من قرن. هذا ما أظهرته نتائج تقرير Gallup Global Emotions Report، الذي أحصى 154,000 شخص من أكثر من 145 دولة حول العالم. بحسب التقرير ارتفعت نسبة الشعور بالقلق أو الضغط 2% عن العام الماضي ما أدى إلى ارتفاع المشاعر السلبية، الحزن، والأوجاع الجسدية بـ1%. بينما حافظ شعور الغضب على النسبة ذاتها من السنة السابقة (2016) بـ20% من النسبة الإجمالية للعينة. تفاوتت النسب بين البلدان، كان للبلدان التي تعيش اضطراباً سياسياً منسوباً أعلى للمشاعر السلبية من تلك التي تتمتع باستقرار ما.

■ هروغ صعب

وكان العراق الأول من حيث أعلى معدل للمشاعر السلبية للسنة الرابعة على التوالي، أما جمهورية إفريقيا الوسطى فقد سجلت أعلى ارتفاع في معدل المشاعر السلبية للسنة السابقة. يتابع التقرير أن النتائج تعكس أزمات الدول، حيث إن 28 من أصل 30 دولة في جنوب صحراء إفريقيا سجلوا في الـ2016 انخفاضاً بعشر نقاط في المشاعر الإيجابية عن عام 2010. بينما حافظت دول أمريكا اللاتينية على نسب مرتفعة من المشاعر الإيجابية مقارنة مع دول أخرى، والتي بحسب التقرير تعكس ثقافة تلك البلدان التي ترنو إلى الإيجابية في علاقاتها. المصدر المعد للتقرير، هو: شركة تعمل في تحليل البيانات، وقد قامت بهذا التقرير للسنة الرابعة على التوالي لكي تعكس للحكومات الوضع الاجتماعي لشعوبها، ربما لأن وضع الشعوب بحاجة إلى شركات لكي تظهره! يؤكد التقرير: أن ارتفاع المشاعر السلبية والتغير فيه يأتي نتيجة التغير في الأحداث السياسية في العالم، وفي البلدان الأكثر ارتفاعاً بالتحديد، وفي ارتفاع الإرهاب والحروب وعدم الاستقرار المالي في العالم. وحتى لو تبرر الحفاظ على المشاعر الإيجابية في أمريكا اللاتينية بالثقافة الموجودة، يرفق التقرير ببياضح أن الثقافة يمكن أن تلعب دوراً ولكنها محدودة القدرة.

■ بين الثقافة والواقع

يفسر علم النفس المشاعر على أنها تفاعل مع المحيط، فتدخل الثقافة والتربية والعادات وأساليب الحياة لتعكس أفضلية مشاعر معينة، ولتكتب أخرى. وأن هذه المشاعر تتراكم مع الوقت وتلجأ إلى الأحداث السابقة في تقييم الشعور الحالي، أي: أن ردة الفعل في كل لحظة مرتبطة بمحصلة التجربة، وبتقييم حوادث سابقة مشابهة. في المرحلة الحالية، راكمت التجربة مشاعر معينة وعادات وأساليب حياة مشوهة إلى حد كبير في التعامل مع الآخرين، ولعبت التربية والوعي الفرديين وضرورة عيش الحلم الأمريكي دورها في دمج هذه المشاعر في ردة فعل الإنسان الآنية. فأصبح تقييم «أي شعور يجب أن نشعر به في اللحظة الحالية» يقيم على أساس ما اكتسب وما عجز عنه الفرد خلال الفترة الماضية ومحوره القدرة على تحقيق قيمة الفرد، وتحقيق الأحلام التي ضحها النظام من خلاله الثقافة والتعليم والتربية والإعلام والخ... فيصطدم التقييم وردة الفعل الناتجة عنه بالواقع الذي لا يسمح بالتحقق هذا، والذي على العكس يغيب الأفراد عن دورهم وعلاقتهم المنتجة بمحيطهم. فتأتي الانتكاسة المنفجرة المعبرة عن تراكم سلبي طويل من خلال ردة فعل طبيعية وصادقة، والتي يعود ليحدها أيضاً النظام بضخ دعائي جديد،

وتشويهه في التعبير عنها وحرف تجاهها، وذلك لمحدودية قدرة الفرد بذاته على ترجمتها والوصول إلى غايته بمعزل عن المحيط والواقع والآخرين المأزومين أنفسهم، فتصير اضطراباً جسدياً أو نفسياً - عقلياً أو تصرفاً أو انفكاً أعمق عن الواقع.

■ ظواهر مدهشة

في حلقة مسلسل «ضيعة ضايعة» بعنوان «ظواهر مدهشة» يصاب أهل القرية بالاكْتئاب، وبعد محاولات فاشلة بفرض الفرخ عليهم تلجأ السلطات إلى الأدوية التي تفرحهم لمدة زمنية معينة، ليعودوا إلى الاكْتئاب مجدداً. يعمل النظام الرأسمالي بطريقة مشابهة إلى حد التطابق، يفرضه على الشعوب كيفية الوصول إلى السعادة من خلال تحقيق الذات بالسبل المتاحة والثراء والشهرة، وأن ذلك كله سيتوافق مع الشعور بالتمكّن في الحياة على طريقة فيلم الباخرة تايتك: «أنا ملك العالم». طريقة العيش هذه تُفرض عليهم من خلال التهميش في بنية الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، ليصطدموا بالاغتراب كحدود للممارسة. حال الشعب كحال قاطني ضيعة أسعد وجودي، إسعادهم يكون لا من خلال العقاقير والفرخ الآني الوهمي أو المؤجل، بل من خلال كونهم مالكي مصيرهم وبنائين فاعلين فيه، لا مجرد متفرجين متألّمين.

يتوافق ذلك مع الشعور بالتمكّن في الحياة على طريقة فيلم الباخرة تايتك أنا ملك العالم

وجدتها

■ د. عربوب المصري



الحشرات الجائعة!

في بحث جديد تم نشره تبين أن كل ارتفاع درجة واحدة في درجة الحرارة العالمية سيزيد الخسائر التي تسببها الحشرات في محاصيل الأرز والذرة والقمح بنسبة 10% إلى 25%.

لقد حذر العلماء بالفعل أنه من المحتمل أن يؤثر تغير المناخ على الغذاء الذي نزرعه. وبسبب ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى الأحداث الجوية «المتطرفة» الأكثر تكراراً مثل: الجفاف والفيضانات، من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ سلباً على قدرتنا على إنتاج الغذاء لسكان الأرض. حيث يظهر أن تغير المناخ من المتوقع أن يسرع معدلات فقدان المحاصيل، بسبب نشاط مجموعة أخرى من المخلوقات الجائعة- الحشرات. في تقرير نشر في 31 آب في مجلة ساينس العلمية، أفاد فريق من العلماء: أن نشاط الحشرات على المحاصيل المزروعة في المناطق المعتدلة سيزداد مع ارتفاع درجات الحرارة. يتوقع الباحثون أن هذا النشاط، بدوره سيعزز الخسائر العالمية للأرز والذرة والقمح بنسبة 10 إلى 25% لكل درجة مئوية ترتفع فيها درجات الحرارة العالمية. إن ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض بمقدار درجتين مئويتين فقط، سيدفع إجمالي خسائر هذه المحاصيل الثلاثة كل عام إلى حوالي 213 مليون طن.

حيث تؤدي درجات الحرارة الأكثر دفئاً إلى زيادة معدلات الاستقلاب في الحشرات بشكل كبير، باستثناء المناطق المدارية، وستزيد درجات الحرارة الأكثر دفئاً معدلات الإنجاب لدى الحشرات. قدرت الأمم المتحدة في عام 2016 أن ما لا يقل عن 815 مليون شخص في جميع أنحاء العالم لا يحصلون على ما يكفي من الطعام. تمثل الذرة والأرز والقمح محاصيل أساسية لنحو 4 بلايين نسمة، وتمثل نحو ثلثي استهلاك الطاقة الغذائية، وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

ويحذر العلماء من آثار الاحترار العالمي على تفشي الآفات، التي سوف تفاقم مشاكل انعدام الأمن الغذائي والأضرار البيئية على الزراعة في جميع أنحاء العالم، حيث سوف تساعد على زيادة تطبيق مبيدات الآفات، واستخدام الكائنات المعدلة وراثياً، والممارسات الزراعية، مثل: تدوير المحاصيل في سياق التحكم في الخسائر الناجمة عن الحشرات. لكن لا يزال يبدو أنه في ظل جميع سيناريوهات تغير المناخ، ستكون مجموعات الآفات هي الراجحة، لا سيما في المناطق المعتدلة من حيث الإنتاجية العالية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء الحقيقية، وزيادة عدد العائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

الخلاص الفلسطيني من الشر الأمريكي



اتخذت الإدارة الأمريكية في الآونة الأخيرة عدة قرارات تستهدف القضية الفلسطينية، سواء من خلال وقف تمويل الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، وتخفيض المخصصات المالية للسلطة، وطرد السفير الفلسطيني من واشنطن... قرارات يمكن وصفها بالمحصلة بتخفيض مستوى التأثير الأمريكي على القضية الفلسطينية.

دبمة كتيلة

يتزامن هذا السلوك الأمريكي مع مرور خمسة وعشرين عاماً على اتفاقية «أوسلو» تحت السقف الأمريكي عام 1993، التي أسست لتبعية السلطة للدول المانحة، وتمهيد الطريق لتنامي دور منظمات الـ «Ngos»، وربط الاقتصاد الفلسطيني بدولة الاحتلال، والتنسيق الأمني. تلا ذلك عقدان ونصف من مفاوضات عبثية مع دولة الاحتلال، برعاية أمريكية، أدت بالنتيجة إلى مزيد من المستوطنات وتوسع رقعة الاحتلال، انتهاءً بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان.

تحديد المال السياسي الأمريكي

إذا كانت «أوسلو» وما تلاها، هي إحدى مفرزات زمن الهيمنة الأمريكية، وأحد أسباب تسلطها على القرار الفلسطيني من بوابة المنح والمساعدات المالية، فإن تراجع الأمريكي عموماً، وانخفاض مستوى المال السياسي الأمريكي الممنوح للفلسطينيين تحديداً، يعني: تهينة العامل الموضوعي للتحرير الفلسطيني من الإرادة الأمريكية المنحازة لمصالح الاحتلال، مما يتطلب بالضرورة التقاط اللحظة فلسطينياً والبناء عليها في الخيارات الاستراتيجية اللاحقة.

تكبير زاوية الرؤية

لكي نستطيع تفسير السلوك الأمريكي اتجاه فلسطين تفسيراً صحيحاً، من الضروري ربطه مع المتغيرات الدولية الجارية. تقوم واشنطن بابتزاز الجميع، روسيا والصين وتركيا وإيران، وحتى حلفائها الأوروبيين. والضغط

من الحراك الشعبي، وهو ما تدركه حكومة الاحتلال، وهو ما حذر منه رئيس أركان جيش الاحتلال، غادي أيزنكوت، بقوله: إن قرار الولايات المتحدة بخنق السلطة الفلسطينية مالياً يأتي بنتائج عكسية لـ «إسرائيل» ويمكن أن يسبب «اضطرابات» في الضفة الغربية.

مما لا شك فيه، أن واشنطن تستخدم الكيان كأداة لتنفيذ أجدانها في المنطقة، لذلك يبدو أن واشنطن مضطرة لتقديم دعم ما له طالما أنه يشكل ذراعها في المنطقة، وله دور محدد ينبغي القيام به، ولكن مع استكمال الانسحاب الأمريكي من المنطقة، وهو ما سيحدث عاجلاً أم آجلاً بحكم التغيير الجاري في موازين القوى، فإن الكيان سوف ينتهي الدور المطلوب منه، لتصبح مبررات وجوده مطروحة جدياً على طاولة البحث، وهو ما يتطلب اليوم من القوى الفلسطينية أخذ جميع العوامل الخارجية والداخلية في عين الاعتبار، والاستفادة منها من أجل الدفع نحو تحصيل الحقوق.

ومحاولاتهم الحثيثة لحرف بوصلة النضال الفلسطيني عن مسارها الصحيح، وهي ضرورة أيضاً من أجل البحث عن حلول تحت مظلة قوى دولية جديدة، تسعى جدياً إلى حل الأزمات بناءً على القرارات الدولية، مثل: روسيا والصين، التي يزداد وزنها اليوم في المؤسسات الدولية التي طالما هيمنت عليها واشنطن.

مبررات وجود الكيان

يحاول الكيان الصهيوني اليوم استغلال قرارات واشنطن، وترجمتها فعلاً على الأرض من خلال إصدار قانون «القومية اليهودية»، والعمل على استهداف «الأقصى»، وتغيير حدود القدس من خلال تهجير أهالي «الخان الأحمر» وتوسيع مستوطنة «معاليه أدوميم».

لكن على الجانب الآخر، فإن الفلسطينيين مستمرين في إرباك العدو والاشتباك معه على طول الحدود الغربية. لذلك فإن ضغط الاحتلال ومن ورائه الضغط الأمريكي، لن يولد سوى مزيد

انخفاض مستوى المال السياسي الأمريكي يعني تهينة العامل الموضوعي للتحرير الفلسطيني من الإرادة الأمريكية المنحازة لمصالح الاحتلال

عليهم، انطلاقاً من حقيقة، أنه هناك أزمة قائمة في الغرب مالياً واقتصادياً، وهي بذلك تحاول عرقلة تقدم القوى الصاعدة، وتوزيع الضرر من الأزمة على الجميع. لذلك تعيق حلولاً في ملفات معينة، وتحاول إشغال ملفات أخرى. وهي بسلوكها هذا توحد المتضررين منها في خندق واحد، كما حدث مع تركيا التي كانت لوقت قريب حليفة لواشنطن.

في الحالة الفلسطينية، أمريكا ليس لديها رصيد لا لدى الشعب الفلسطيني ولا لدى جزء كبير من القوى والفصائل، باستثناء فئة من المستفيدين والمرتبطين برأس المال العالمي، من بوابة المنح والمساعدات و«المنظمات غير الحكومية» التي تتطلب بالمقابل مواقف سياسية محددة.

لذلك، وعطفاً على المتغيرات الدولية الجارية، فإن الضغوط الأمريكية على الفلسطينيين اليوم مهمة وجيدة في سياق استكمال عملية الفرز، والتخلص من الميعقات الممتثلة بالمال السياسي، وحوامله في الداخل الفلسطيني،

برلين والتمرد على واشنطن



عدم اعتماد ألمانيا بشكل كامل على إمدادات الغاز من روسيا، في الوقت الذي تقول فيه الولايات المتحدة الأمريكية: أن ألمانيا تعتمد بشكل كامل على الغاز الروسي. والعامل الثاني الذي يدفع ألمانيا للابتعاد عن الغاز الأمريكي، هو ما يعرف بأمن الطاقة، واستخدام الغاز كورقة ضغط في سياسة أمريكا على الدول التي تشتري غازها، وبخاصة بعد سياسة الولايات المتحدة الأخيرة، والتي تقود لحروب اقتصادية عالمية. وتتصدر أوكرانيا عدداً من الدول التي تعارض مشروع «السييل الشمالي 2» الروسي، كونه لا يمر في أراضيها ولن تحصل على عائدات عبور الغاز.

فبحسب كاتب المقال، فإن ألمانيا ليس لديها البنية التحتية اللازمة لغاز الولايات المتحدة الأمريكية، وبناء محطات لازمة سيؤدي لزيادة تكلفة الغاز، الأمر الذي لا ترغب به ألمانيا. كما أكد كاتب المقال أن ألمانيا ترغب في التخلص من مصادر الطاقة الكربونية بحلول عام 2050، ولذلك تعتقد الحكومة بأن الاستثمار في بنية تحتية من أجل شراء غاز أمريكي أمر مشكوك به وغير وارد، وبخاصة مع وجود مشروع «السييل الشمالي 2» الروسي، والذي يقدم الغاز المطلوب وبسعر أرخص. وبحسب الموقع، فإن روسيا تقدم 6% من احتياجات ألمانيا من الغاز، مما يؤكد على

لن تقوم ألمانيا بشراء الغاز الطبيعي الأمريكي المسال، فالأمر ليس في مصلحة ألمانيا ولا اقتصادياً ولا سياسياً. بهذه العبارة نشر موقع «Handelsblatt» مقالاً يتحدث فيه عن الأسباب التي تجبر ألمانيا على رفض شراء الغاز الأمريكي والتوجه للغاز الروسي.

كان الثامن عشر من أيلول الجاري اليوم للأول للقمّة الكورية الكورية الثالثة خلال عام، والتي استمرت 3 أيام في بيونغ يانغ عاصمة الشمال، والتي على ما يبدو قد تم الاتفاق على إجرائها نظراً لعدمية نتائج القمّة الأمريكية الكورية الشمالية السابقة، التي جرت في الثاني عشر من حزيران الماضي في سنغافورة، والتي تمظهرت على هيئة «اتفاقيات» دبلوماسية تدعو إلى مواصلة الحوار دون الخوض، أو حتى الإشارة، إلى الإشكالات الكبيرة العالقة بين البلدين.

كوريا والهزيمة الأمريكية المحتومة

■ جواد محمد

إن وتيرة الاجتماعات التي تجري بين الكوريين قد اضطرت بشكل مفاجئ بعد أن كانت معدومة، الأمر الذي ينم عن نضج تلك العوامل التي تدفع الأمور والقضايا الدولية العالقة إلى الحلحلة، ولا سيما إذا توفرت الظروف الذاتية والتمثلة بدرجة تتطور الجزيرة الكورية بعمومها.

فحوى التفاهات الحالية

قبل الخوض في سرد نتائج القمّة الحالية المعلنة لا بد من الإشارة إلى محركات البحث الشهيرة على الإنترنت، وعلى ما يبدو تبدل جهداً واضحاً في محاولة عدم إظهار مخرجات القمّة المذكورة بشكل واضح، حيث كان يتوجب علينا كتابة التاريخ الدقيق للزيارة بغية الحصول على بعض المعلومات المنقوضة عن الخبر. إن ما تم إعلانه رسمياً في ما يخص القمّة الكورية يتمثل بالقضايا التالية: إيقاف كلا الطرفين للمناورات والتدريبات العسكرية في المنطقة الحدودية، الأمر الذي يؤرّض محاولات الأمريكيين لعسكرة هذه القضية بالتحديد، إغلاق بعض المراكز الكورية الشمالية ذات الصلة بتجارب محركات الصواريخ، إعلان إنهاء العمل في أحد المراكز النووية بشكل كامل لاحقاً، مع تقديم طلب لتنظيم أولمبياد مشترك، بالإضافة إلى استمرار المنجزات السابقة المتمثلة بالسماح للكوريين في الشطرين باللقاء في المناطق الحدودية.

استنتاجات أولية

من المبكر القول: إن نتائج القمّة المذكورة ستتحقق بكل تأكيد كون الأمر يحتاج إلى بعض الوقت، إلا أن الأجواء على ما يبدو كانت إيجابية بين الجانبين، الأمر الذي يعكس ببطبيعة الحال الجوانب الدبلوماسية جزئياً، ولكن يمكن التأكيد على بعض النقاط الأساسية: أولاً: إن القمّة الكورية- الكورية

المتكررة تبدو على ما يبدو أكثر عملية وواقعية وفعالية من القمّة الأمريكية- الكورية الشمالية، وذلك نظراً لانخفاض منسوب الثقة المتبادلة بين الأمريكيين والشماليين، إضافة إلى كون الولايات المتحدة لا تضي جدياً في مسألة دفع الأمور إلى الحلحلة لاعتبارات إستراتيجية، تتمثل أهمها بكون الجزيرة الكورية تقع على خاصرة الصين. ثانياً: إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنخرط في حوار مع الطرف الشمالي إلا بضغط احتمالية بقائها خارج التفاهات المحتملة بين الكوريين، وذلك نظراً للتوازن الدولي الجديد، والذي يرتفع



مجدداً، وهو أمر غير مستبعد طالما أنه يصب في مصلحة شعب شبه الجزيرة الكورية أولاً، وفي مصلحة الصينيين ثانياً، على عكس حسابات الأمريكيين الذي يريدون المحافظة على بؤر التوتر في محيط كل من روسيا والصين، وهو ما يعني: أن الصين وهي القوة الأكبر في المنطقة ستدفع في هذا الاتجاه، استكمالاً لما بدأته مع روسيا في وضع خارطة طريق لحل الأزمة الكورية في العام الماضي. وخاصة مع انخفاض الدور الأمريكي، وإدراك الكوريين الجنوبيين لضرورة الفكك من الشريك الأمريكي المترجع والمأزوم.

فيه وزن الروس والصينيين، الذين يدعون المسألة الكورية نحو الحلحلة لاعتبارات جيوسياسية، بالإضافة إلى نضج العوامل الذاتية في الحالة الكورية والتمثلة بدرجة التطور العالية عموماً في شبه الجزيرة الكورية، حيث تبدو كوريا الجنوبية أكثر استقلالاً ونضجاً من أقرانها الأوروبيين في مصالحها الحيوية المتمثلة بسلام مديد مع القسم الشمالي.

كوريا واحدة قريباً؟

إن المصالح الكورية- الكورية تمضي نحو تأريض وطمس الخلافات والسير نحو الحلحلة، وربما نحو التوحيد

أحلام بن سلمان الخلبية

ظهر محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، خلال الفترة الماضية بكونه المصلح الموعود للوضع الاقتصادي والسياسي لبلاده، فأمتلأت الصحف والمحطات الإخبارية بموجة ترويج وديعيات له... لكن وبعد مرور سنة لم يجر أي تغيير للأفضل يتناسب مع حجم الدعاية، بل تعقدت الأمور أكثر، لتبدأ موجة إعلامية غريبة على العكس من سابقتها، تندد بالولي الجديد وتتهمه بالفسل والضعف.



■ يزن بوظو

الملفات التي لها علاقة بالسعودية دولياً وإقليمياً.

الإصلاحات الموعودة تتعثر

من الوضع الاقتصادي إلى السياسي فالاجتماعي، كان لولي العهد جملة من الطروحات والأمال التي يسعى لتحقيقها، إلا أن الهوة بين أحلامه والواقع تصبح أكثر فجاجة، فلم تعد الإصلاحات بضعة

اعتقالات داخلية، والسماح للمرأة بقيادة السيارة. أما القضايا الأكبر حجماً من ذلك فتتعلق بكشركة النفط الوطنية «أرامكو»، التي كانت السعودية على مدار سنتين مضت تستعد لطرح حصة نسبتها 5 في المئة في سوق الأسهم، حيث تم التواصل مع البورصات الدولية والبنوك العالمية لأجل ذلك، وقدم ترامب مباركاته وروح لهذه الخطوة، ولكن لم يلبث البدء بتنفيذ الأمر حتى تدخل الملك سلمان وأوقفه مناقضاً بذلك خطة ولي العهد الجديد.

الوضع السياسي يتفاقم

بين سورية وإيران واليمن وغيرها تتعدد الملفات المتعلقة بالسياسة الخارجية السعودية، ولما فيها من ارتباط مع الولايات المتحدة بانقسامها، وحالة التراجع التي يمر بها الغرب عموماً، يتعمق التخبط السعودي حول كيفية التعامل مع هذه الملفات الدولية، وتتعثّر بين مسارين لقوى متراجعة تسعى إلى إشعال بؤر توتر، وأخرى صاعدة تسعى

لإطفائها، هذا بالإضافة إلى التحالفات الاقتصادية الجديدة بين هذه القوى، وما تشكله من تهديد على علاقات السعودية الاقتصادية، والرّبع الذي تقوم به لصالح واشنطن.

حل المشكلة يبدأ من رؤيتها

إذا كان السعوديون لا يعترفون حتى الآن بتراجع واشنطن والعمل على النأي بنفسهم عن ارتدادات هذا التراجع، فإن أية خطة إصلاح ستكون خاطئة قبل بدئها طبيعياً، وبالتأكيد حجم المشاكل هذه لا يقف عند حد قيادة سيارة وبضعة اعتقالات.

مع تطور الأحداث المتسارع على الساحة الدولية، وتعمق أزمة الولايات المتحدة، وفي ظل سلوك العائلة الحاكمة في الداخل السعودي، واستمرار الاستعصاء اليمني، يتزايد الاحتقان الشعبي السعودي، كما يزداد داخل العائلة المالكة ذاتها، وداخل المؤسسة العسكرية، مما يمهد بمجملة أرضية لانفجار داخلي قد يتخذ أي شكل كان.

إن المصالح الكورية تمضي نحو تأريض وطمس الخلافات والسير نحو الحلحلة وربما نحو التوحيد مجدداً

الصورة عالمياً

شهادة بومبيو والاستثمار في أوجاع اليمنيين



بعد أربع سنوات من الحرب المستمرة والحصار الذي تمارسه قوات «التحالف العربي» على اليمن، الأمم المتحدة تعلن خسارة معركتها مع المجاعة هناك، وتؤكد أنه بسبب الجوع أصبح الوضع قريباً من الهلاك الجماعي للناس.

■ عليا نجم

الأدلة ليست مطلوبة في هذه القضية، لإثبات تورط الأميركيين في هذه الحرب الكارثية، التي تقودها السعودية، فالسلوك السعودي المعهود لا يحدد عن الرضى الأمريكي، رغم ذلك فإن الورقة التي سربتها صحيفة «وول ستريت جورنال»، والتي تشير إلى أن وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، قدم شهادة زور أمام الكونغرس عندما أكد: أن «التحالف العربي» متمسك بحماية المدنيين في اليمن، وذلك حرصاً منه على صفقة تسليح بمبلغ ملياري دولار مع السعودية والإمارات، كشفت عن أبشع فصول تواطؤ الأميركيين في هذه الحرب.

عجز أم تواطؤ دولي؟

الصحيفة ذكرت أيضاً: أن معظم خبراء الخارجية الأمريكية دعوا بومبيو إلى الإقرار بعدم بذل «التحالف» الجهود الكافية لحماية المدنيين، ليس إقراراً بالحقائق، بل لأن ذلك «يُضرب بسمعة الخارجية والكونغرس الأمريكيين»، وحثوه على مواصلة الدعم العسكري لـ«التحالف» لأن ذلك «يخدم مصالح الأمن القومي الأمريكية».

الأمم المتحدة من جانبها، ورغم «الدراما» التي تمارسها، فيما يخص الكارثة الإنسانية في اليمن، لم ترتق في سلوكها على الأرض إلى مستوى الحدث، الذي لا يختلف بكثير عن السلوك الأمريكي. وربما أوضح مثال على ذلك، هو: تراجعها عن تنفيذ اتفاقية الجسر الجوي الطبي، التي وقعت مع وزير خارجية حكومة الحوثيين هشام شرف، بهدف إجلاء

المرضى من أصحاب الحالات الحرجة إلى الخارج لتلقي العلاج، لكن معارضة قوات «التحالف» وحكومة «الإنقاذ الوطني» حالت دون ذلك. من جهة أخرى يقول، مارك لوكوك، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية: أن الأغذية في البلاد كلها مستوردة تقريباً، الأمر الذي «يقود مباشرة إلى ارتفاع حاد لأسعار المواد الغذائية بالنسبة لحوالي عشرة ملايين يماني يعانون من سوء التغذية، لكنهم يبقون خارج نطاق العملية الإغاثية». كما أن 22 مليون يماني، أي: 75% من عدد سكان البلاد، يحتاجون إلى مساعدات إنسانية.

إذ أن الأمم المتحدة عاجزة حتى عن اتخاذ أبسط الإجراءات التي يمكن أن تتخذ في ظل كارثة إنسانية كهذه، من إيصال للمساعدات وإجلاء للمرضى، وعجزها هذا ناجم عن ارتهاؤها للمصالح الأمريكية السعودية، وتورطها في الاستثمار بأوجاع اليمنيين وجوعهم.

مكابرة سعودية

تستمر السعودية في تورطها في الموقف المعن بمحاربة التواجد الإيراني في اليمن، ورغم استعصاء المعركة، تأبى الرياض الاعتراف بالفشل، باحثة عن نصر ما، يعيد لها اعتبارها، ويبرر حصارها وقتلها المستمر لليمنيين. ويبدو أن الفشل في حسم المعركة عسكرياً يدفعها إلى تصعيد الكارثة الإنسانية في محاولة الضغط على جماعة «أنصار الله»، فاستعصاء المعركة في مدينة الحديدة، وتحديد في منطقة «الكيلو 16»، دفع قوات التحالف إلى استخدام تعزيزات كبيرة إلى جبهة ميناء

الحديدة الإستراتيجي، بالإضافة إلى أفراد ممن يسمون قوات «العمالقة»، ما نجم عنه استهداف مخازن الغذاء العالمي في المدينة، وأعاق وصول المساعدات الإنسانية، حسب الأمم المتحدة. لم يعد باستطاعة السعودية الاستمرار أكثر في هذه الحرب مع وصول الكارثة الإنسانية إلى هذا الحد، ومع ارتفاع التكلفة المادية لها، وخاصة في ظل ما تعانيه المملكة من ضغوط داخلية، حيث أشار تقرير نشره معهد «واشنطن لدراسات الشرق الأوسط» أن الرياض تتفق ما يقدر بـ 5 إلى 6 مليارات دولار شهرياً مقابل هذه الحرب. بالإضافة إلى استمرار تعرضها لصواريخ «أنصار الله» الباليستية، والتي بلغت حتى الآن 196 صاروخاً. لذلك هي تحاول اليوم التسريع في حسمها، مما يسرع من معاناة اليمنيين.

هل تنجح المساعي للتسوية؟

كانت قد تعطلت جهود عقد مباحثات في جنيف بين جماعة «أنصار الله» وحكومة «الإنقاذ الوطني» وكان من المفترض أن تبدأ في جنيف 6 أيلول الجاري، بسبب عدم تمكن وفد «أنصار الله» من مغادرة صنعاء. يحاول المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، إحياء العملية التفاوضية من خلال لقاءاته مع جميع الأطراف، التي قد تشكل فرصة للخلاص من الاستعصاء الحاصل بالنسبة للجميع في ظل عدم القدرة على حسم المعركة عسكرياً. ليبقى خلاص اليمنيين الحقيقي بتحررهم من أمريكا والسعودية والأمم المتحدة والمنظمات و«المساعدات الإنسانية»، التي ساهمت جميعها في التسبب بأزمة وصفت بأنها الأكبر على مستوى العالم.

• تبحث 4 دول في آسيا الوسطى وهي قيرغيزستان

• وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان إطلاق نظام تأشيرات موحد يسمى «فيزا الحرير» على غرار الفيزا الموحدة للدول الأوروبية الـ«شنگن».

• أكدت رئيسة الوزراء البريطانية

• تيريزا ماي: أن المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن انسحاب لندن منه دخلت في نفق مسدود، وأعربت عن عزم المملكة المتحدة على الخروج حتى دون التوصل لاتفاق.

• أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي

• دميتري كوزاك: أن روسيا تعتزم إطلاق توريدات الغاز إلى الصين عبر أنبوب «قوة سيبيريا» في موعد لا يتعدى الـ 20 من كانون أول عام 2019.

• أعلنت الخارجية الروسية

• عن نيتها استخدام الآليات الخاصة بفرض العقوبات ومكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن الدولي، في سبيل التصدي لزيادة نفوذ تنظيم «داعش» في أفغانستان.

• اعتبر الرئيس

• الأمريكي دونالد ترامب أنه من «غير المناسب» بالنسبة لألمانيا أن تدفع مليارات الدولارات لروسيا مقابل توريدات الغاز عبر خط الأنابيب «السيال الشمالي 2».

• قال الرئيس

• الفنزويلي نيكولاس مادورو: أنه حصل على التزامات جديدة من الصين لتمويل صناعة النفط في بلاده، إضافة إلى الاستثمار في أكثر من 500 مشروع تنموي.

22 مليون
يمني أي 75%
من عدد سكان
البلاد يحتاجون
إلى مساعدات
إنسانية

إضاءة على اقتصاد الهند...



وخصوصاً في الأنشطة التي تتناول توفير السلع العامة. إن لدى الهند عجزاً كبيراً في مجال توفير العام للمرافق الاجتماعية، مثل: الصحة والتعليم، بل وحتى في مجالات، مثل: الشرطة والعدل والتي لا يمكن بأيّة حال من الأحوال أن يتم إسنادها إلى القطاع الخاص. يمكن التوسع في التوظيف في هذه القطاعات بسهولة إذا ما تمت زيادة الإنفاق الحكومي.

الأجور وليست الفرص

إنّ نسب البطالة الهندية الرسمية قرابة 5% ليست هراءً لأنّ جميع من يريدون عملاً يجدون واحداً، لكنّ المشكلة في أنّهم لا يحصلون على الأجور التي يريدونها. إنّ الكثير من السياسيين لا يزالون عالقين في حديث الأمل عن الوظائف بدلاً من الاستماع بعناية لمتطلبات اليوم المتعلقة بالأجور. كما أن الإنتاجية الوطنية متدنية، فقد استغرق الأمر 71 عاماً ليتخطى الناتج المحلي الإجمالي لـ 1.2 مليار هندي الناتج الإجمالي المحلي لـ 66 مليون بريطاني. تنتج 50% من العملة الهندية فقط 13% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أنّ 50% من العمل حر. فالفقراء لا يمكنهم أن يتحملوا أن يبقوا دون عمل، والكثير من شركات الهند البالغ عددها 63 مليون قابلة للحياة فقط عبر ما يسميه الاقتصادي الروسي تشاينوف «التوظيف-الذاتي».

التوظيف والعمل

إحدى الصعوبات التي تقف في وجه نقاش فاعل حول التوظيف في الهند هي: الميل

لحسابهم الخاص و121 مليون عامل مأجور يعملون في وظائف متقطعة. وفي حين يمكن إرجاع الكثير من مشاكل العمل متدني الأجر في الهند إلى الافتقار لوجود ما يكفي من الوظائف ذات الأجور الجيدة، فنحن نتجّه ببطء، ولكن بثبات أيضاً نحو وضع يتزايد فيه الافتقار للعمال المؤهلين لشغل الوظائف ذات الأجر الجيد بوصفه عائقاً هاماً أيضاً.

الأتمتة والتعليم

من المرجح أن تفتقر الابتكارات التكنولوجية والأتمتة المتزايدة «استبدال العمل البشري بالآلي» الكثير من الأعمال ذات المهارات المنخفضة نسبياً في القطاع الرسمي. علينا أن نعزز مجموعة مهارات القوى العاملة لدينا بشكل كبير حتى نتتمكن من الحفاظ على الوتيرة الحالية من خلق الوظائف في الأيام القادمة. ففي الوقت الذي تظهر لنا الأرقام الرئيسية تحسناً في الالتحاق بالتعليم، فإنّ الإحصائيات تبين لنا بأنّ نتائج التعليم حتى الابتدائي منه مخيبة للآمال بشكل كبير جداً. فوفقاً لنتائج أحدث استبيان لنتائج التعليم عن عام 2016، فإنّ أقل من نصف طلبة الصف الثامن قادرين على إجراء عملية تقسيم بسيطة. تؤكد هذه الإحصائيات: أنّ التفاؤل بشأن قدرة الهند على استغلال المعرفة من أجل تخطي تحدي التوظيف لديها هو في غير محله. وأخيراً وليس آخراً، فإنّ المسألة تتعلق بقدرات خلق الوظائف في القطاع العام. يتم عادة ربط الإصلاحات الاقتصادية بخفض التوظيف في القطاع العام في الاقتصاد الهندي. لا يجب أن تكون هذه هي الحال عموماً

يعتبر الاقتصاد الهندي ثاني أكبر اقتصاد نام في العالم، ولكنه لا يزال يعاني من مشاكل في التوظيف ومن اللامساواة. نلقي الضوء في هذا المقال على سوق العمل الهندي، وبالتالي على تأثيره في الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى البنية التحتية للمجتمع والدولة الهندية التي تتقلب في الوقت الحالي تحت ضغط الظروف الدولية المتغيرة. خاصة وأنّ مسألة كالعامل وسوقه سوف تحوز القسط الأكبر من التركيز في الانتخابات العامة الهندية التي ستجري عام 2019.

■ روشان كيشور

تصريح وإعداد: عروة درويش

الإجمالي خلال الفترة 1999-2000 و2011-2012، ويمكن رؤية مصطلح «نمو بلا وظائف» المتداول في النقاشات العمالية الهندية الكبرى في هذه الإحصاءات.

هل يحل العمل الحر المشكلة؟

يتم عادة الإشارة إلى العمل الحر «أن يعمل المرء لحسابه الخاص» بوصفه حلاً لنقص الوظائف في الهند. ورغم أنّ الأمر قد يبدو مثيراً للسخرية فإنّ العمل الحر هو في حقيقة الأمر جزءاً من المشكلة. فوفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية الاقتصادية التي أجريت بين كانون الثاني 2013 ونيسان 2014، فإنّ وسطي الوظائف التي خلقتها المؤسسات الاقتصادية في الهند كان فقط 2,2% و30% منها فقط توظف ستة أشخاص فأكثر. وفي حين أنّه لا يجب استخدام هذه الأرقام للنفي المطلق لوجود قطاع قوى عاملة رسمي، فإنّها تبين هيمنة قطاع العمالة منخفض الأجور غير الرسمي والمثير للشفقة على الاقتصاد الهندي. نشرت «منظمة العمل الدولية» تقريراً إحصائياً عن الأجور في الهند، يمتدح سياساً مفيداً لهذه الأرقام. فمن بين 402 مليون عامل في الهند هناك فقط 74 مليون يملكون أعمالاً مأجورة منتظمة في عامي 2011-2012. وهناك 206 ملايين يعملون

يوافق الجميع على أنّ توليد الوظائف هو التحدي الاقتصادي والسياسي الأكبر في الهند. وقد يكون أحد القضايا الرئيسية في الانتخابات البرلمانية لعام 2019. لكن لا يدرك الجميع التفاصيل الدقيقة الموجودة هنا. فمشكلة الوظائف في الهند ليست في عدم قدرة الناس على الحصول على عمل، بل هي في نقص الوظائف ذات الأجور الجيدة.

وظائف بأجور زهيدة

السبب الرئيس في ذلك هو: عدم التوافق بين الدخل والتوظيف في مجال الزراعة. ففي حين أنّ حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي للهند قد تدنت، فلا تزال حصتها من التوظيف مستقرة بشكل نسبي. وقد كانت نتيجة ذلك انخفاض حصة الدخل للعاملين في مجال الزراعة. لا تزال الزراعة توظف أكثر من 40% من القوى العاملة الهندية، وبعد مضي 25 عاماً عليها لم تستطع الإصلاحات الاقتصادية أن تعالج اللامساواة الهيكلية الأكبر في سوق العمل الهندي. إن معدل نمو الزيادة في العمالة كان خمس معدل زيادة الناتج المحلي

الطبقات الأدنى تواجه تمييزاً طبقياً عند التوظيف وهي تعاني من نسب بطالة أعلى من بقية السكان

نمو سريع وأجور زهيدة

أكثر بكثير من البطالة الطوعية للطبقات الأعلى. ترينا البيانات بخصوص التوظيف هذه السمات في سوق العمالة الهندي. تظهر مسح مكتب مسح العينات الوطني 2011-2012 بأن الطبقات الأدنى يتم توظيفها لأيام عمل أقل بالمقارنة مع الطبقات الأعلى.

التمييز الطبقي في التوظيف

يعطينا مسح أولي أجرته مؤسسة «الدراسات الطبقيّة الهنديّة» بعض الأفكار حول طبيعة التمييز الطبقي في التوظيف. شمل المسح 1992 أسرة موزعة في ثمانين قرية على طول ولايات ماهاراشترا وتاميل نادو وهاريانا وأنار برادش عام 2013. أشارت الدراسة على 441 عاملاً زراعياً إلى أن 41% قد حرموا من العمل من قبل الطبقات الأعلى تبعاً للأحكام الطبقيّة المسبقة. ومن بين هؤلاء العمال حرم 76% من العمل في حصاد الحبوب و20% في جمع الخضار و12% في تجفيف الحبوب وتبريدها و11% في العمل المنزلي، بسبب الأحكام المسبقة المستندة إلى الطبقة.

وقد أعلن 71% من العمال المأجورين من الطبقات الأدنى بأنهم خسروا وسطياً يوم عمل بسبب التمييز ضدهم في التوظيف. ويواجه العمال غير الزراعيين من الطبقات الأدنى تمييزاً مماثلاً. فمن بين 398 عاملاً غير زراعي أعلن 52% حرمانهم من العمل بسبب خلفيتهم الطبقيّة. وقد تركزت معظم القيود الطبقيّة على العمل في المجال المنزلي، مثل: الطهي في منازل الطبقات العليا، أو تقديم الطعام في المطاعم، أو العمل في بناء المعابد وتنظيم الاحتفالات الدينية والثقافية. كان متوسط الخسارة السنوية للعمال من حيث عدد الأيام في سنة المسح حوالي 28.

وقد لحظت دراسة أجزاها ثورات وأتويل في 2010 بأنه من بين المتقدمين من الطبقات الأدنى ومن الطبقات الأعلى الذين يملكون المؤهلات ذاتها «حوالي 4800 من كل طبقة»، فإن المتقدمين من الطبقات الأدنى يملكون فرصاً أقل بنسبة 67% من أترابهم من الطبقات العليا في أن يتم استدعاؤهم لإجراء مقابلة. والأكثر إزعاجاً، هو: أن نسبة مئوية مرتفعة من غير المؤهلين المنتمين للطبقات العليا («غير الخريجين») يتلقون دعوات لإجراء مقابلات مقارنة مع المؤهلين أكثر، والمنتمين للطبقات الدنيا («الخريجين وأكثر»). هناك دراسات أخرى مثل التي أجراها الاقتصادي أشواتي ديسفانده قد لحظت التمييز الذي يواجهه المنتمون للطبقات الأدنى في التوظيف في المناطق المدنية.

ينجم عن التمييز ضد الطبقات الأدنى في التوظيف بطالة مرتفعة ومداخل منخفضة وفق كبير. مثال: في 2011-2012 كان ثلث المنتمين إلى الطبقات الأدنى فقراء بالمقارنة مع 20% من الطبقات المتدنية الأخرى و9% من الطبقات العليا.



تمييزاً طبقياً عند التوظيف وهم يعانون من نسب بطالة أعلى من بقية السكان. وفقاً لإحصاءات «مكتب مسح العينات الوطني» فإن معدل البطالة بين الطبقات الأدنى هو أعلى بنسبة 17% من المتوسط العام في الهند. لقد عانت الطبقات الأدنى من نسب البطالة الأعلى منذ التسعينيات.

حرمان الفقراء من حق العمل

تشير الأبحاث الاقتصادية إلى حقيقة: أنه يتم التمييز ضد العمال من الطبقات الأدنى عند التوظيف في القطاع الخاص. جادل الدكتور بيم أمبديكار عند إلغاء الطبقات في عام 1936 بأن القيود المفروضة على الطبقات الأدنى لتحتل وظيفة مخصصة للطبقات الأعلى سوف يقلل فرصها في التوظيف. تعاني الطبقات الأدنى- من إنكار حقها في الوصول إلى وظائف الطبقات الأعلى- من بطالة غير طوعية تبعاً للقيود على توظيفها. أما الطبقات العليا من ناحية أخرى فستمنع عن العمل في وظائف غير مخصصة لها، وستواجه البطالة بشكل طوعي. ومع ذلك فمن المرجح أن يكون حجم البطالة غير الطوعية للطبقة الأدنى

يوافق الجميع على أنّ توليد الوظائف هو التحدي الاقتصادي والسياسي الأكبر في الهند

«مكتب مسح العينات الوطني NSSO» بعد 2011-2012، لكنّ الدلائل المتناقلة تشير إلى أنّ تحديات الوظائف في الهند قد تفاقمت خلال هذه الفترة. فالوتيرة البطيئة لخلق الوظائف تنعكس معاناتها الأسوأ على القوى العاملة. لكنّ هذه المعاناة ليست هي ذاتها بالنسبة لجميع العمال. فالطبقات الأدنى الموجودة في قاع السلم الاجتماعي في الهند هي من بين أكثر المتضررين. ويزيد التمييز الاجتماعي والواقع الاقتصادي- الاجتماعي القائم في المساوي التي تواجهها الطبقات الأدنى في سوق العمالة.

لا تملك الطبقات الأدنى أية أرض في الهند- وهي الأصول المنتجة الأكثر أهمية- وهذا يجعلهم أكثر اعتماداً على العمالة المأجورة. وفقاً لإحصاءات «مكتب مسح العينات الوطني» لعام 2011-2012 فإن الطبقات الأدنى تشكل 63% من العمالة المأجورة. إنّ هذا أعلى بكثير جداً من القيم الخاصة بالمجموعات الاجتماعية الأخرى. فقد كانت الأرقام 44% لبقية الطبقات المتدنية و42% للطبقات الأعلى و46% للبقية.

حتى بين العاملين بأجر فإن الطبقات الأدنى تملك الحصة الأكبر من العاملين غير الثابتين، الذين تتميز أعمالهم كونهم دون أمن وذوي أجور متدنية. إنّ نسبة الطبقات الأدنى من الأعمال غير الثابتة هي 47% مقارنة بالثلث للطبقة المتدنية الأعلى وللبقية. في الواقع إنّ 32% من مجمل العمالة في الهند هم من الطبقات الأدنى، وهو ما يشكل ضعف نسبة 16% التي تشكل حصتهم من السكان.

وتمتد المساوي التي تواجهها الطبقات الأدنى إلى أبعد من اعتمادهم غير المتكافئ على العمل المأجور، فالطبقات الأدنى تواجه

إلى الخلط بين التوظيف والعمل. لكنّ التوظيف ليس إلا ذلك الجزء المأجور من العمل، وفي الهند، فإنّ كمية هائلة من العمل هي ليست مأجورة في الواقع وغالباً حتى ليست منظمة اجتماعياً. ما أن ندرك ذلك فإنّ الكثير مما يبدو متعذر التعليل فيما يخص مشاكل التوظيف في الهند، سيصبح أسهل للفهم.

هذا صحيح بشكل خاص فيما يخص عمل النساء، إنّ معدل المشاركة في العمل للنساء الريفيات اللواتي يبلغن 15 عاماً فما فوق قد انخفضت من 35% في 1999-2000 إلى 24% في 2011-2012، في حين أنّ المعدل بالنسبة للنساء المدينيات لم يتغير، وبقي عند المعدل المتدني جداً 16,6%.

إنّ جميع الأعمال غير المأجورة تمنح مساعدات هائلة للاقتصاد المعترف به، وللقطاع الرسمي الذي يعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على الخدمات والبضائع التي يقدمها هؤلاء العمال غير المعترف بهم والعمال دون مردود. ولأنّ هذه المساهمة غير معترف بها، فهي تجعل التصورات التي ترضي الذات عن زيادة إنتاجية العمالة الكلية في الاقتصاد ممكنة، وهو الأمر المضلل بشكل تام. ويعني هذا طبعاً: أنّ صانعي السياسة العامة سيستمرون بتجاهل الحاجة لتقليص وإعادة توزيع هذه العمالة غير المأجورة، وسيستمرون بالاعتقاد الخاطيء بأنّ نمو الناتج المحلي الإجمالي سيقوم ببساطة بتوليد ما يكفي من «الوظائف الجيدة» للجميع.

التمييز الاجتماعي

رغم أننا لا نملك إحصاءات دقيقة من

إنّ التمييز في التوظيف لا ينتج الفقر فقط بين المنتمين إلى الطبقات الأدنى، بل أيضاً يكبح النمو الاقتصادي في كامل الاقتصاد الخاص. تخبرنا النظرية الاقتصادية النموذجية: بأننا نحتاج كي نحصل على نمو أمثل إلى حشد ممتاز للعمالة ورأس المال البشري. يؤدي التمييز على أساس الطبقة إلى سوق عمل مختل ومنقسم. يقلل هذا من الإنتاجية الإجمالية. يتطلب هذا سياسات إيجابية تدخلية تضمن عدم تعرض الطبقات الأدنى للتمييز عند التوظيف. كما أنّ السياسات الإيجابية مطلوبة لإزالة القيود على العمالة ورأس المال البشري من أجل تعزيز النمو الاقتصادي الأمثل.

حول سؤال «لماذا نعيش؟»



الصراع لن تكون إلا وهمية وعابرة، لحظية خاضعة لأهداف فردانية ضيقة ضمن منطق الربح والتربح الفردي، يحكمها الترويج والشهرة والدعاية الرأسمالية «الفيسبوك كمنصة للترويج الذاتي الوهمي وحصد الاعتراف (مثلاً)» التي تفرغ العلاقات من هدف مشترك فتصير العلاقات «من ضمنها العاطفية، الصداقة، العائلة» فاقدة للمشارك وترتهن للرابط على أساس الاستهلاك، حيث إنتاج الأفراد المشترك الوحيد (العمل المأجور) مغرب عنهم ومساهم في معاناتهم، مما يغني العلاقات ويشد البشر إلى بعضهم، ويجعلهم متقاربين «متشابهين» أو متباعدين، هو حجم قربهم هم من قضية حاجاتهم المشتركة والعمل على تحقيقها، وإدراكهم لتأثيرهم على القضية الكبرى، أي: أن يرى كل عامل ومناضل أنه منظر ومتابع ليناكس من تأثيره، كما شدد لينين. ففي مرحلة التغيير «التي نحن الآن بسياقها» يكون صنع التغيير القضية المشتركة «محموماً بعلاقات إما نقابية أو حزبية أو تجمعات»، وفي مرحلة بناء الجديد يصبح المشترك: هذا البناء بمختلف مستوياته.

الجواب عن سؤال «لماذا نعيش؟» ينبع من خوض القضايا المفروضة على البشرية وما يتفرع منها من أدوار علمية أو فنية أو سياسية... فلا معنى لإنسان معزول عن قضايا واقعه التي تعطي لدوره بعده الضروري غير «الأثني»، ونجاح تادية الدور كمصدر للاعتراف، لتعطي حياة الفرد ضرورة «قيمة» بضمون حي ومتحرك عكس الروتين والعمية المصورة بالفرد الهزيل الضيق. لا انفصال بين تغيير الواقع الشامل وبين تحقيق الذات. أليس كل من صنع الجمال كان صراعياً، ضد أولئك «القابعين بقبحهم»!

غوركي، وضد الموقف المثالي الذي يعتبر الإنسان وحاجاته حالة مطلقة غير تاريخية، يشدد غرامشي دائماً رفضه لمذهب المادية الميكانيكية، حيث إن الإجابة عن السؤال تتعلق بالظروف التي يوجد فيها البشر، وما تقدم لهم من فرص واقعية تنعكس أهدافاً نظري: إن الذات الإنسانية تسعى إلى الاعتراف، على حد تعبير هيجل، أي: البحث عن قيمتها. وليس للاعتراف شكلاً واحداً لدى جميع الأفراد، وبمختلف مراحل تطورهم.

السعي للاعتراف والدور
تختلف مستويات الاعتراف، فقد تتمثل بالعلاقات العاطفية بين الأفراد، أو طلباً لتقدير موهبة وإنتاج فني أو معرفي- علمي، أو بممارسة اجتماعية إنسانية، ولكنها في تنوعها اعتراف نابع من الآخرين «المجتمع»، وكلما كبر حجم الاعتراف كلما كان مردوده المعنوي على الفرد أكبر.

إذ، مدى الاعتراف يختلف باختلاف ضرورة دور الفرد بالنسبة للآخرين، وكلما اتسع الدور تتعمق ضرورته، ويتسع الاعتراف وتثبت القيمة. ولكل مرحلة تاريخية قضيتها الكبرى التي تترجم أهدافاً ممكنة، حيث هي الآن تعيش صراعاً طبقياً ممتداً ضد الرأسمالية ونتائجها، حيث وجود البشرية مهدد، موتاً وتهميشاً ومعاناة. والدور الإنساني الفردي الضروري ينبع من هدف تغيير النظام كأساس للمأساة، المتضمن لمختلف الأدوار، علمية أو فنية أو سياسية مباشرة وغيرها. أليس التناقض الداخلي للبرالية الفردية يرتكز هنا؟! حيث الذات تسعى للاعتراف، ولكن معزولة عن قضايا المجتمع الذي هو أصل كل اعتراف. والأدوار المعزولة عن

الجواب عن سؤال «لماذا نعيش؟» ينبع من خوض القضايا المفروضة على البشرية وما يتفرع منها من أدوار علمية أو سياسية

لملوس يرتبط بقضاياه اليومية التي تحقق القضايا السياسية والاقتصادية الكبرى. ولهذا يدعو غرامشي مثلاً لكي يتضمن الفكر المادي المسائل النفسية والمعنوية، ولا يترك الميدان للفكر المثالي، أي: ما هو ضروري لمرحلة بناء الدولة اللاحق لمرحلة التغيير، والدعوة إليه، التي تكون قضية توحيد قوى اجتماعية على هدف التغيير، وخوض معركة هذا التغيير «السلطة» السابقة لمرحلة البناء.

التناقض الاجتماعي المنفجر وجديده

إن الهامش التاريخي الشعبي الذي انفتح في القرن الماضي على ضوء الثورات الاشتراكية، والتنازلات في الدول الإمبريالية، هو الذي دفع بحاجات معنوية للتقدم ومحاولة الرأسمالية التحايل في إشباعها بالشكل الليبرالي الوهمي الذي ينغلق اليوم مع انفجار الأزمة الرأسمالية. ولكن تركة المرحلة الليبرالية ونمط العلاقات الرأسمالية تفرض اليوم- عكس القرن الماضي- أن تحمل قوى التغيير طرماً، وتقدم حلولاً للقضية المعنوية، كمسألة تغريب الإنسان. أصبحت الحاجات المعنوية جزءاً من عملية التغيير حتى قبل مرحلة البناء، فالمشاريع الثورية في القرن الماضي عند انفجار الأزمات الموضوعية للرأسمالية لم تضطر للتعامل بشكل واضح مع حاجات لم تبرز وقتها بعد، لدى القوى المقهورة، والتي كانت غالب معاناتها مادية مباشرة كالمجاعة والحرب مثلاً، دون أن ننفي وجود الأخيرة حالياً بل بتداخل مع الحاجات المعنوية.

جوهر القضية المعنوية

تتكف القضية المعنوية بسؤال: «لماذا نعيش؟» حسب تعبير الكاتب مكسيم

يعتبر المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي: أن التيارات المثالية تاريخياً هي من توسعت في المسائل المعنوية والنفسية للذات الإنسانية، لا اعتبارها كمثلية ترتكز على أساس الوعي في التاريخ، والتأمل في الوعي الذاتي الذي أنتج على أساسه ما يتم ترديده على مسامع المجتمعات من توصيف للنفس البشرية وحاجاتها وقوانينها.

محمد المعوش

لقد أدى هذا التوسع المثالي إلى تأسيس مقولات الفكر الليبرالي، لتسود في التيارات العلمية الأيدولوجية السائدة. وجوهرها مقولا الفكر الفردي، مشكلة مضمون الضخ الأيدولوجي اليومي في الإعلام، ووسائل التواصل كالصفحات الموظفة لهذه الغاية مثلاً، على شكل اقتباسات «بريئة» و«علمية»، ومن خلال الملايين من الأوراق البحثية المقصود فيها: تعميم مقولات تشكل أفق ممارسة الأفراد في أهدافهم الكبرى، ونمط تحقيقها، وما يحكمها من علاقات مع الآخرين يتمحور حولها مفهوم الفرد عن نفسه كذلك. هذا المستوى المعنوي يشكل جوهر حرب نفسية وفكرية لتلبس الحياة المعنوية للفرد لبوساً مشوهاً يلتقي مع أهداف تثبيت الواقع، أي: إظهار إمكانية تحقيق تلك الأهداف في ظل الواقع الرأسمالي نفسه، الذي كبنية استغلال طبقي، وهنا ترتد الأهداف ضد حاملها، فلا هي تتحقق من جهة ومن جهة أخرى تساهم في محاولة تحقيقها في تثبيت الواقع التهميشي نفسه.

لهذا يدعو غرامشي القوى الجذرية لكي تطرح وجوداً إنسانياً جديداً يحوي مضمون بناء المجتمع الجديد الخالي من الاستغلال وممارسة الأفراد فيه، فالوجود الاجتماعي للفرد، هو وجود

رحيل الفنان اليساري جميل راتب



توفي الفنان المصري جميل راتب يوم 19 من أيلول الجاري عن عمر ناهز 92 عاماً بعد معاناة مع المرض، وكتبت الصحف المصرية كيف استمتع المصريون بخفة ظل «البهظ بييه»، الشيرير تاجر المخدرات الذي كان يبحث عن خلطة مضروبة لينعش بها السوق، ويحقق أرباحاً مهولة، والوزير «رشدي الخيال» الذي استعان بـ«فتحى نوفل»، المحامى المغمو، ليعبر به من مطب انتخابات مجلس الشعب، وعاشت أجيال من المصريين، تعرف فقط الوجه الفني والسينمائي لـ «راتب» بسبب قلة لقاءات الراحل الإعلامية وعدم تحدّثه حول السياسة في الصحف والبرامج التلفزيونية، بينما كان للراحل دور سياسي في الحركة اليسارية المصرية والعالمية.

قاسيون

انتسب جميل راتب لمدرسة الحقوق الفرنسية في القاهرة بعد الثانوية، وسافر إلى باريس لإكمال دراسة الحقوق. وهناك بالضبط شارك في مظاهرات الحركة الطلابية العربية والعالمية ضد الصهيونية واحتلال فلسطين، وانتسب إلى الحزب الشيوعي الفرنسي.

عاد من فرنسا في أوائل السبعينات، وأعلن رفضه اتفاقية «كامب ديفيد» والسلام مع العدو الصهيوني، وشارك صديقيه يوسف شاهين وصلاح أبوسيف في تأسيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وكان الحزب معروفاً حينها بموقفه الراض

للاتفاقية، وبعد لقاء جمعهم بخالد محيي الدين مؤسس الحزب، وعدد من قيادات الحركة الوطنية، أعلن «جميل» عن تأسيس لجنة الكتاب والفنانين، كما رشحه الحزب إلى انتخابات مجلس الشعب عام 1984. وكان متحدثاً أساسياً في المؤتمرات الانتخابية لحزب التجمع في السبعينات والثمانينات لجذب المواطنين لانتخاب مرشحي

الحزب ونشر برنامجه. شارك جميل راتب في تأسيس لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، التي كانت ترأسها الراحلة لطيفة الزيات، الكاتبة وأستاذة الأدب الفرنسي، وكانت هذه اللجنة ضد التطبيع الثقافي العالمي مع العدو الصهيوني، وتستهدف الحفاظ على الدور القومي للفن المصري. وأسس نادي السينما في حزب التجمع.

نشط الفنان الراحل في التمثيل والإخراج المسرحي وعمل في السينما الفرنسية بعد أول ظهور سينما له عام 1956 في فيلم «أنا الشرق»، وكرّمه مهرجان القاهرة السينمائي بعد رحلة طويلة مع التمثيل في المسرح والسينما والتي بلغت حصيلته فيها 67 فيلماً مصرياً وأجنبياً.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



خاض الشعب السوري نضالاً ضد مشاريع الاستعمار الحربية سنوات الخمسينات، وتأسست لجان أنصار السلم التي دخلت المدن والقرى في جميع أنحاء البلاد، تشرح للناس أهمية الوقوف ضد خطر الحرب العالمية. في الصورة: مهرجان لجان أنصار السلم في مدينة الصقيلية الذي شارك فيه القرويون والطلاب، وتحول إلى مظاهرة اخترقت الصقيلية وسط تصفيق وزغاريد النساء. نقلاً عن الصفحة السادسة العدد 20 من جريدة السلام «جريدة لجان أنصار السلم في سورية» تاريخ 24 تشرين الثاني 1951.



البعثة الأثرية في قلعة الحصن

بدأت أعمال البعثة الأثرية السورية الهنغارية المشتركة «المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية وجامعة بازمان الهنغارية» في قلعة الحصن يوم 22 أيلول الجاري، وأنجزت البعثة التي تعمل منذ عام 2000 الكثير من الأعمال في قلعتي المرقب والحصن، منها: عزل سطح الكنيسة في قلعة الحصن وحماية بعض أجزاءها، وإجراء التنقيبات التي أثمرت عن اكتشاف القنوات ومصاريف المياه باستخدام طريقة التصوير ثلاثي الأبعاد للحفاظ على الحجارة الأثرية ومواقعها الصحيحة. إضافة لتنفيذ العديد من أعمال الترميم في المواقع الأثرية، ومنها: قلعة الحصن والأجزاء المتضررة منها.



الملتقى الأول للتصوير الزيتي بحمص

حمل ملتقى التصوير الزيتي الأول عنوان جوليا دومنا، ويستمر الملتقى الذي تقيمه مديرية الفنون الجميلة بوزارة الثقافة بالتعاون مع مديرية ثقافة حمص واتحاد الفنانين التشكيليين على مدى أسبوع، سيقام في ختامه معرض يضم جميع الأعمال المنجزة ضمنه. استضافت حديقة المجمع الثقافي بالشماس في حمص ملتقى التصوير الزيتي الأول «جوليا دومنا» بمشاركة تسعة فنانين تشكيليين. تبادل الفنانون التشكيليون الآراء خلال الملتقى للوصول إلى لوحات المعرض النهائية، وتفاعلت المدارس الفنية خلال الملتقى الذي ضم لوحات من المدرسة التعبيرية، مثل: لوحة المرأة كتجسيد للجمال ومراة الواقع والنفس البشرية بكل انفعالاتها.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حمص	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2018/09/23» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

جيمس بوند وسكريبال



كتب الصحفي علاء عمر مادة بعنوان «ومن الفن ما قتل.. ولم يقتل» على صفحة آراء في موقع روسيا اليوم حول استخدام الإعلام والفن بما فيه أفلام جيمس بوند في الدعاية في قضية سكريبال.

«تناول الإعلام الروسي الاتهام الذي وجهته بريطانيا إلى موسكو، بحجة ضلوعها بمحاولة قتل العميل البريطاني، سيرغي سكريبال، ليتبين أن لندن وجدت ضالتها للتعبة ضد روسيا في أعمال فنية. فلا تزال الأنباء تتوالى تباعاً حول سكريبال ومحاولة تصفيته وابنته يوليا. لكن يكفي إلقاء نظرة عابرة على سطور الخبر الأولى، ليستشف القارئ أنه ليس هناك ما يشجع على مواصلة القراءة، علماً أنه لا بأس من المرور على أخبار كهذه مرور الكرام لمشاهدة الصور.

نحاول في هذه المادة تسليط الضوء، لغير المتابع لوسائل الإعلام هنا، ولغير الملمين باللغة الروسية، على ما تناولته وسائل الإعلام المحلية حول هذا الملف، سواء من خلال التغطيات الإخبارية أو البرامج الحوارية، حيث تمت استضافة مراقبين ومحللين، سرعان ما كشفوا للمشاهد زور الادعاءات

اللندنية، أو شككوا بمصداقيتها كحد أدنى.

وبعيداً عن الخوض في تفاصيل «محاولة» الروس تسميم سيرغي سكريبال وابنته يوليا، التي أعلنت مؤخراً عن رغبتها بالعودة إلى روسيا، فإن «الأدلة» على تورط موسكو في محاولة اغتيال سكريبال قد قُتلت بحثاً، لتشير الحثييات المحيطة بها وبوضوح إلى فشل القائمين على مؤامرة توريط روسيا بهذه «الجريمة».

إضافة إلى ما تقدم، فإن التوقيت المحدد لهذه العملية يؤكد أنه لا ناقة لروسيا فيها ولا جمل، إذ أنها «تمت» عشية الانتخابات الرئاسية في روسيا، وفي مرحلة وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات المتعلقة ببطولة كأس العالم التي نظمتها روسيا.. أضيف إلى ذلك: هل سيرغي سكريبال بهذه الأهمية لموسكو أصلاً؟

وبإلقاء نظرة عابرة على آخر تطورات قضية سكريبال، وهي تعميم صور التقطت في بريطانيا لشخصين، تؤكد المملكة المتحدة، على لسان رئيسة وزرائها تيريزا ماي، في خطاب ألقته أمام مجلس العموم البريطاني أن: «الرجلان اللذان يستخدمان اسمي ألكسندر بيتروف، وروسلان بوشيروف، يرجح أنهما ضابطان في

جهاز الاستخبارات العسكرية الروسي» ومن المهم هنا لفت الانتباه إلى استخدام تيريزا ماي في اتهامها الرجلين صيغة «Almost Certainly» مؤكدة تقريباً، ما يعيد إلى الأذهان صيغة «Highly Likely» (من المرجح جداً)، التي لجأت إليها ماي أيضاً في القضية ذاتها.. لتصبح هذه المقولة من أشهر ما تفتق عنه ذهن رئيسة وزراء بريطانيا، حتى أنه انتشرت نكتة بين الروس قبل أشهر، تزامناً مع عيد الفصح وانتشار أخبار عن تواجد سيرغي سكريبال في المستشفى، حيث يقول أحدهم لآخر: سكريبال قام.. ليرد محدثه قائلاً: هايلي لا يلكي.. علاوة على ذلك.. فإن المعلومات التي نشرتها الجهات البريطانية المختصة، تفيد بأن اسمي «العميلين» الروسيين ألكسندر بيتروف وروسلان بوشيروف، وأنهما وصلا إلى لندن قادمين من موسكو، وهو بحد ذاته أمر مثير للشك والجدل، إذ لا يعقل أن يسافر القاتل المأجور، الذي يعمل لصالح جهاز استخبارات بلاده مباشرة إلى الدولة حيث سيرتكب جريمته، دون السفر إلى دولة ثالثة ورابعة للتعمية.

ومن المثير للانتباه، حسب مراقبين، هو اسما «العميلين».. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الروس يستعيضون عن

«فلان» و«علان» بأسماء إيفانوف بيتروف وسيدروف.. وهي أكثر أسماء العائلات انتشاراً في روسيا، أو هكذا هو الاعتقاد السائد.

لكن من الواضح، وفق متابعين أيضاً أن انتقاء الاسمين تم بعناية، بهدف محاكاة المعلومات المترسخة في لاوعي المشاهد الغربي للأعمال الفنية، لا سيما الرئيس الروسي الشير، فيكتور بيتروف، في مسلسل House of Cards، بالإضافة إلى أن اسم روسلان يُكتب باللغة الإنجليزية Ruslan.. ما يوحي بالأحرف الأولى لاختصار اسم روسيا Rus.

كما تجدر الإشارة إلى التشابه الكبير بين «العميلين» الروسيين ورجلي المافيا الروسية في فيلم Red Heat، من بطولة أرنولد شفارتسبيرغر.. ما يعزز الفكرة بأن الجهات المختصة في بريطانيا استوحت أبطال الجريمة التي لم تقع، Highly Likely، من الأفلام والمسلسلات.. وقد تستوحىهم من الأعمال الكرتونية عملاً قريباً.

فهل العالم على موعد الآن مع حسناء روسية لأداء مهمة لا تعرف هي عنها شيئاً، يتم اختيارها في هذه اللحظة، لتكون شبيهة تاتيانا رومانوفا في فيلم «من روسيا مع الحب»، من سلسلة أفلام العميل البريطاني 007 جيمس بوند؟



انتشرت نكتة بين الروس مع انتشار أخبار عن تواجد سيرغي سكريبال في المستشفى (سكريبال قام.. ليرد محدثه قائلاً: هايلي لا يلكي)